م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 293/ 2020

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 28 حزيران ، 28 June, 2020

M E A K -Weekly Economic Report No. 293 /2020

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 293/ 2020

الأحد 28 حزيران ، 28 June, 2020

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية . وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

مع أطيب تمنياتي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 293/ 2020

الأحد 28 حزيران ، 28 June, 2020

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:.....4
1 - اقتصاد الانتباه 4
2 - الدولار: من تراجع إلى أفول؟[2/2] 12
3 - دخل ثابت للجميع بلا شروط ! هل يحقق الفيروس حلم العدالة الاجتماعية؟....19
4 - كم تبلغ ثروة الملكة إليزابيث الثانية في عام 2020؟.....26
5 - الملياردير جورج سوروس: الاتحاد الأوروبي قد يتفكك بعد أزمة كورونا 27
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....30
6 - Ameryka stoi przed wielką falą eksmisji.....30
7 - Małe spółki na GPW na fali wzrostowej 22.06.2020.....32
8 - Włochy: Dodatkowe 15-20 mld euro na odbudowę po pandemii.....34
9 - Henryka Bochniarz: Pytania bez odpowiedzi 18.06.2020... 36
ثالثاً - الاقتصادات العربية:.....45
10 - كنعان: الخطة الحكومية الإقتصادية والمالية ستحدد مصير لبنان لخمسين سنة للأمام.....45
11 - معركة تغيير السياسات الريعية مدخلها الإمساك بناصية السياسة النقدية.....47
رابعاً - الاقتصاد السوري:.....52
12 - الجعفري: الإجراءات الاقتصادية القسرية تحول دون توفير الحاجات الأساسية وتعرقل مواجهة وباء كورونا 52

13 - "جابر عثرات الأمن الغذائي العربي" يوثّق أحدث إنجازاته.. "اكساد" يعلن بصمته النبيلة اقتصادياً واجتماعياً..56

14 - بعد تجربتنا المريرة مع الأيادي المرتجفة الممسكة بحقيبة " التجارة الداخلية"..
ماذا يخبئ الوزير البرازي؟؟؟60

15 - إصدار صكّ قانوني بعقوبات مشدّدة بحق المهرّبين والمتلاعبين بالأسعار شبيه بمرسوم القطع الأجنبي ..يقترحة مداد63

16 - »قيصر» مع حفظ الألقاب البغيضة.. تعدّدت الاجتهادات والمخرج واحد.....66

17 - تحسين الوضع المعيشي والسياسة النقدية والمالية ودعم الليرة ومواضيع تنموية متعددة على طاولة مجلس الوزراء71

18 - كيف علق وزير الاقتصاد السوري على 'قانون قيصر' الأميركي؟.....73

خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:.....76

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 293/ 2020

الأحد 28 حزيران ، 28 June, 2020

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - اقتصاد الانتباه

ينتهي المطاف بالمسوق في تشتيت انتباه المستهلك في محاولةٍ منه للسيطرة على كامل انتباهه

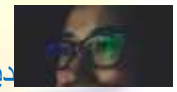

19 ديسمبر 2019

يشكّل مبدأُ الندرة المبدأَ الجوهري الذي يُبنى عليه الاقتصاد بأكمله. ويشير مبدأ الندرة ببساطة تامّة إلى نقص العرض لِمنتج ما؛ أيّ أنّ الكمية المتوافرة في السوق لا تتوافق مع الطلب عليه.

ونعيش مبدأ الندرة كمُستهلكين عندما يخلو محل البِقالة من الموز أو عندما ننتظر في طابورٍ لساعات طويلة بهدف شراء أحدث هاتف ذكي من نوع

آيفون، أو حتى عندما نرغب بممارسة تمارين اليوغا وتمشية الكلب، ولكن الوقت المتاح أمامنا محصور بساعة واحدة. وبذلك نرى أن الندرة تحيط بنا من كل صوب وحدب. كما ونلاحظ هذا المبدأ عندما نريد من آبائنا أن يُعيروننا انتباههم للحظة، ولكن غرقهم في عالم أجهزتهم الإلكترونية يستهلك كامِل انتباههم. وفي مجال التسويق، نجابه مبدأ الندرة وجهاً لِوجه عندما نرغب بجذب انتباه الجمهور المستهدَف، إلّا أننا نتنافس مع الآلاف لنحظى بهذا المورِد الذي يتسم بالمحدودية، بما في ذلك المسوقين والشركات والأفراد وغيرهم من الأمور التي تنافسنا في جذب انتباه المستهلك.

مبدأ النُدرة ودوره في تنشيط الاقتصاد

ورغم أنّ ما سبق ذكره يبدو كئيباً بعض الشيء، ويُلمِّح أننا نخوض غمار معارك لانهائية لنحظى بكل شيء، إلا أنّ النُدرة ليست بالمبدأ الضار. فهذا المبدأ هو المحرك الرئيسي الذي يحافظ على نشاط العالم وحيويته، فضلاً عن أنه أحد المبادئ التي تُحرِّك الاقتصاد والتي تحدد الطريقة المتبعة لتحديد أسعار السلع والخدمات، فغِياب هذا المبدأ سيؤدي بالمستهلكين إلى الامتناع عن الدفع مقابل أي سلعة أو خدمة؛ وذلك بحكم المخزون اللامحدود المتوافر تحت تصرفهم، وبذلك لن يتمكن أي فرد من كسب المال، الأمر الذي يعني أننا لن نمتلك المال الذي يتيح لنا مبادلته مقابل السلع والخدمات. ولكن لِمَ قد نحتاج المال من أصله؟ فنحن سنمتلك مخزوناً غير محدود من كل شيء -فكل شيء تحت تصرفِنا. وتبعاً للسيناريو النظري ذاته، سنفترِض أنّ الجوع سيختفي عن وجه الأرض؛ إلا أنّ لي رأياً آخر. ولا شكَّ أنّ ماهية المصدر الذي يتّسِم بالنُدرة أو نوعيته ليست بالمُشكلة؛ حتى وإن كان هذا المصدر هو انتباه الجمهور المستهدف.

طرف المعادلة الذي يتَّسِم بالنُدرة: انتباه المستهلك

أدى الانفجار المعلوماتي الحديث الذي أتاح لنا الوصول إلى كمٍّ هائلٍ من المعلومات إلى اندلاع صراع جوهري على انتباه الجمهور المستهدف، حيث أدى ذلك إلى زيادة الطلب على انتباه الفرد بشكل غير مسبوق؛ فَيرغب المسوّقون بأن يحصلوا على جُلِّ انتباهك قبل أن تشاهد مقطع الفيديو اليوتيوبي التالي، ويرغب أصدقائك أن تعيرهم كامل انتباهك على تطبيقات سناب شات وفيسبوك وتطبيق الرسائل النصية العادية، كما ويرغب زملاؤك وجميع المسوِّقين بأن يحظوا بانتباهك عندما تتفقد رسائل البريد الالكتروني الواردة.

إلا أنّ المشكلة تكمن في محدودية انتباهك الحالي وذاك المستقبلي الذي يمكنك أن تعيره لكل من يرغب أن يحظى به. حيث أشار John Hagel - الرئيس المشارك لمركز الأبحاث Center for the Edge, Deloitte- قائلاً: "نظراً لأن يومنا يتكون من 24 ساعةٍ فقط، سيؤدي اختيار المنتج أو الخدمة التي ستحظى بانتباه المستهلك إلى تحديد الشركة التي تخلق قيمتها الاقتصادية وتلك التي تُدمِّرها".

ومن المؤسِف أنّ الانحدار الأخير في ندرة الانتباه ينبع من الطلب المتزايد على انتباهك كمُستهلك، فضلاً عن أنه ينبع من تراجعٍ في العرض -أي أنّ كمية الانتباه المتوفرة ليُعيرها الفرد للغير في تناقص مستمر. ويتَّضِح هذا التراجع في مقياس مدى الانتباه -ويُقصد بمدى الانتباه الفترة الزمنية التي يمكن للفرد فيها التركيز على شيء معيّن- الذي تراجع من 12 ثانية من التركيز إلى 8 ثوانٍ خلال الخمس عشرة سنةٍ الماضية. وأغلب الظن أنّ ذلك يرجع إلى الطلب المتزايد على انتباه المستهلك العادي على مدار اليوم بكامله.

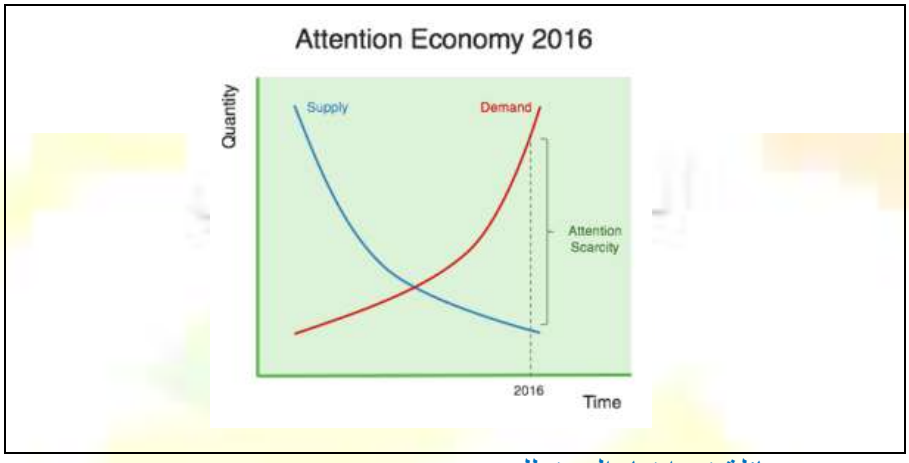

ندرة هائلة في انتباه المستهلك

يحتاج المسوِّقون لانتباه المستهلك، ففي حال انعدام انتباه المستهلك، يُمسي المسوِّق عاجزاً عن توضيح كيفية حلّه لشكاوى المستهلك، وغير قادرٍ على إتمام عملية شراء المستهلكِ للمنتج أو الخدمة التي استفسر عنها بدايةً.

إذن، كيف يمكننا حلُّ هذه المُعضِلة؟ كيف يمكنك -كمستهلكٍ- الاحتفاظ بآخر حزمة من الموز عندما تجابه خمس مستهلكين آخرين يفتقرون للبوتاسيوم المتوافر في الموز والذين يتوجهون لمكان تواجد الموز في سرعة تساوي سرعتك؟ أو كيف يمكنك لفت انتباه المستهلكين المستقبليين؟

هل يتعين عليك الصراخ بصوتٍ أعلى أو لفتراتٍ أطول؟ هذا ما يقوم به المسوِّقون؛ ولكن معظمهم يتعامل مع الأمر على نحوٍ خاطئ -بل ويزيدون الطين بِلّة!

لماذا تعتبر وجهة نظر المسوقين خاطئة؟

يبذل المسوق جهداً كبيراً لزيادة مبيعاته على مدار مسار المبيعات بطوله وجذب أكبر قدر ممكن من انتباه المستهلك، لدرجة أنه يُفاقِم المشكلة بدلاً من حلها. ولنأخذ رسائل البريد الإلكتروني مثالاً على ذلك: حيث يستقبل الشخص

العادي ما يُقارب 85 رسالةً تجارية بشكلٍ يوميّ؛ وهو ما يعدُّ رقماً كبيراً، كما وتشكّل الرسائل التسويقية جزءاً لا يتجزأ من هذه الرسائل؛ إلا أن معدل تجاوب المستقبِل مع هذه الرسائل لا يتعدى 1.5%. مما يعني أنّك عندما ترسل رسالة إلكترونية لـ10,000 فرد، يستجيب ما معدله 150 منهم لرسالتك، وقد تكيّف المسوقون مع هذه الحقيقة بطريقةٍ أو بأُخرى.

ولكن حتى يصِل المسوِّق لِمسار المبيعات التي يهدف له، يتعين أن يزيد معدل استجابة المستهلكين للرسائل الإلكترونية عن 150؛ لذلك يضطر إلى اتخاذ إجراءاتٍ توازن بين كفتي الميزان هاتين، أي أنه يقوم بإرسال عدد أكبر من رسائل البريد الإلكتروني بهدف زيادة فرصة تفاعل المستهلكين المحتملين مع المحتوى المُرسَل عبر البريد الإلكتروني.

ولكن زيادة عدد رسائل البريد الإلكتروني تؤدي إلى زيادة الطلب على انتباه المستهلك على المدى القصير ونقص الانتباه الذي يمكن للمستهلك تخصيصه للمحتوى التسويقي على المدى الطويل؛ مما يعني أنّ المسوّق يدور في حلقة مُفرغة وينتهي به المطاف مُتَّبِعا نسقاً دائرياً يُعرف بدائرة موارد الانتباه.

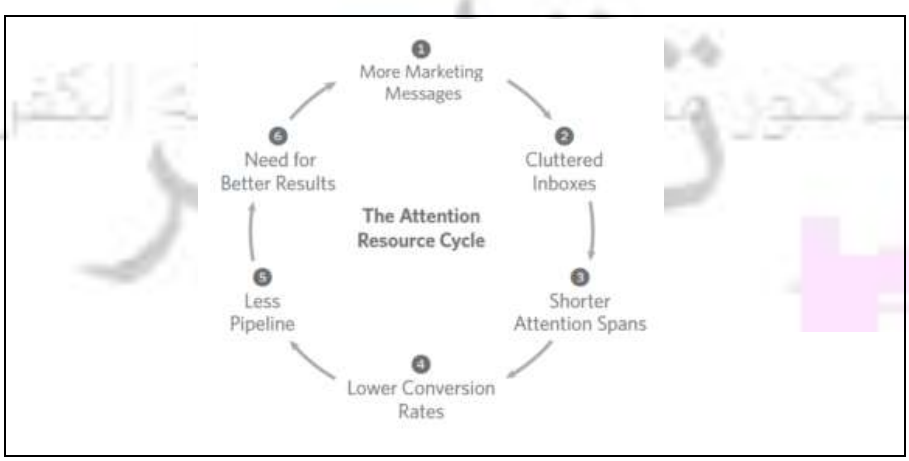

إنّ العدد الكبير للرسائل التسويقية المتنافسة والمدى القصير لانتباه المستهلك لَفي تزايد مستمر، ولن يتقلص قريباً. فإرسال مزيد من الرسائل الإلكترونية يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها. ولكن هل يتمثل الحل بالتزام الصمت التسويقي وعدم إرسال أية رسائل من الآن فصاعداً؟ من المؤكد أن الإجابة هي لا؛ وذلك لأن المسوّق يحتاج بداية إلى جذب انتباه المستهلك ليشرع في زيادة مبيعاته على طول مسار المبيعات بأكمله، ويتمثل الحل النهائي في الكيفية التي يحاول فيها المسوّق جذب انتباه المستهلك.

التغلب على نظرة انتباه المستهلك

من المهم في عصرنا هذا أن يبحث المسوق عن طرق جديدة للتنافس المبني على الاستفادة المطلقة من كل عملية تواصل مع الجمهور، ويمكن تحقيق ذلك عبر تصميم عمليات تواصل ذات تأثير عميق على الجمهور؛ بحيث يؤدي إلى جذب انتباه الجمهور واهتمامه الخالص بالمنتج أو الخدمة التي يقدمها المسوّق، مما يعني أنه يتوجب على المسوّق أن يتجنب الرسائل التي تحتوى خانة موضوعها على مصطلح "رداً على..." أو "رسالة إعلانية مرسلة لعدد كبير من الأفراد"، فضلاً عن تلك المكتوبة بلهجة هجومية أو بأسلوب فكاهي مبتذل.

حيث تتبع الرسائل التسويقية المثالية التي تجذب انتباه المستهلك المعادلة التالية:

جذب انتباه المستهلك + الاحتفاظ بانتباه المستهلك + إضافة طابع شخصي مخصص لكل زبون + حث المستقبِل على شراء المنتج أو طلب الخدمة = تواصل فعّال يزيد من المبيعات.

وأدى القصور في حجم انتباه المستهلك والطلب المتزايد عليه إلى معاناة المسوِّقين من صعوبة بالغة في الإيفاء بالعنصر الأول من المعادلة "جذب انتباه المستهلك".

يكمن الحل في اسم المستهلك

ولّى الزمن الذي اعتمد فيه المسوّق على آليات التسويق الجماعي، حيث أعمل شخصياً في مجال تسويق المحتوى، ومن المؤكد أنّ بعضكم يعملون في هذا المجال كذلك؛ إلا أنّه من المرجح أن وظيفتك تختلف عن وظيفتي في بعض الجوانب، والأهم من ذلك أنّك تختلف عني بشكل جذري من الناحية الشخصية؛ فلِم يؤمن المسوّقون أنّ الإعلان الذي يجذب انتباهك قد يجذب انتباهي كذلك؟

يرتكز التسويق بشكلٍ جوهري في عصرنا هذا على التسويق الشخصي؛ لذلك يتوجب أن يعاملنا المسوقون بشكل فردي تبعاً لتباين شخصياتنا، وذلك يغير من العنصرين الأول والثاني من المعادلة السابقة بحيث تكون كالتالي:

جذب انتباه المستهلك باستخدام أساليب موحدة تتحايل على المستهلكين ككل+ الاحتفاظ بانتباه المستهلك عبر تخصيص المحتوى ليناسبه شخصياً دوناً عن غيره من المستهلكين+ إضافة طابع شخصي مخصص لكل زبون+ حث المستقبِل على شراء المنتج أو طلب الخدمة= تواصل فعّال يزيد من المبيعات.

التسويق الشخصي

تمّ استخدام أساليب التسويق الشخصي لأول مرة في رسائل البريد الإلكتروني، حيث كان من الشائع في تلك الفترة أن تذكر اسم المستقبِل بعد تحيته مباشرةً؛ فكُنا في تلك الفترة نرى أسماءنا في مطلع الرسالة الإلكترونية. ويعود سبب نجاح هذا الأسلوب إلى أنّ البشر يتوقون إلى الشعور برابطٍ شخصي عند التواصل والتقدير المخصص لهم، ولا يزال الإيميل ذو الطابع الشخصي أنجع من الإيميل ذو الطابع العام في عصرنا هذا. فوفقاً لشركة آبردين للتسويق، تشهد الإيميلات ذات الطابع الشخصي معدل تجاوب أعلى ب 14% من الإيميلات ذات الطابع العام، فعندما يستقبل الفرد إيميلاً ذو طابع شخصي يهدف إلى تحويل تصنيفه من زائر إلى زبون، يبدو أنّ مشاعر الدفء النفسي تنساب داخله وتشجعه على تعبئة بياناته؛ حيث تنجح هذه العملية بمعدل 10% مقارنةً بالإيميل ذو الطابع العام.

إلا أنّ إضافة الطابع الشخصي على رسائل البريد الإلكتروني لا تقتصر

على إضافة اسمه فحسب، أو على تزويده بمعلومةٍ خاصة تبعاً لِمسماه الوظيفي، ولا على تخصيص صفحة الويب تبعاً لمجال عمله. حيث يشهد عصرنا هذا توجهاً حديثاً نحو إضفاء طابع شخصي على المحتوى التسويقي والتخصيص الفائق له. وما نعنيه بذلك أنّ يتم تخصيص المحتوى التسويقي بحيث يناسب كل زبون على حدة وعلى نطاق واسع، بحيث يجذبهم ذلك إلى المنتج أو الخدمة التي تسوقها لهم. وهنا ستبدأ تشعر بأن خبرتك الواسعة في علامتك التجارية باتت ذات تأثير على معرفتك بِآفاقك المستقبلية، وعلى بناء علاقة شخصية من كل زبون من زبائنك. فيعتمد مستقبل الاقتصاد والتسويق على قدرة المسوّق على إنشاء روابط شخصية مع زبائنه، فضلاً عن التمسك بالانتباه الذي يعيرونه لِمحتواك التسويقي.

https://elmahatta.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%a8%d8%a7%d9%87-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%87%d9%84%d9%83/

2 - الدولار: من تراجع إلى أفول؟[2/2]

ماذا يحصل إذا تخلّت الصين واليابان عن سندات الخزينة الأميركية؟

زياد حافظ الإثنين 23 أيلول 2019

استعرض الجزء الأول من هذا المقال التطور التاريخي لدور الدولار الأميركي كعملة احتياط وسيطرة الولايات المتحدة على النظام المالي الدولي وإخضاع الدول لمشيئتها. في الجزء الثاني والأخير يستعرض زياد حافظ هشاشة البنية الاقتصادية الأميركية والتحوّلات التي جرت خلال العقود الخمسة الماضية، والتي تهدّد بالانهيار الشامل إذا استمرّت السياسات الحالية

النقطة الأولى في مقاربتنا هي أن الدولار المُستند إلى الاقتصاد الأميركي

لم يعد مدعوماً بالاقتصاد نفسه الذي كان سائداً في السبعينيات، سواء من حيث الهيمنة والمتانة والتنويع، أمّا الاقتصاد الرقمي والافتراضي فطابعه ريعي بامتياز وقيمته المضافة محدودة بسبب ذلك الطابع الريعي. وبالتالي، الثقة التي أسّست لاعتماد الدولار كعملة احتياط دولية لم تعد قائمة على الأقل بالمستوى نفسه إن لم نقل بكامله. ولم تعد المسألة «إذا» سيفقد الدولار ثقة العالم بل «متى.»

النقطة الثانية المرتبطة بالاقتصاد الأميركي وطبيعته وتحوّله إلى اقتصاد استهلاكي هو دور الدَّيْن. وعندما نتكلّم عن الدَّيْن فالمقصود هو الدَّيْن العام أي دَيْن الدولة والدَّيْن الخاص العائد إلى الأسر والأفراد والشركات والمؤسّسات. ذكرنا في الجزء الاول من هذا المقال بعض الأرقام الإجمالية ونضيف في الجزء الثاني بعد الإيضاحات حولها. أصبح الدَّيْن الخاص أكبر من الدَّيْن العام بنحو 5 تريليونات دولار، والمكوّنان الأساسيان له هما الديون العقارية التي توازي 9.24 تريليون دولار وديون الطلّاب التي وصلت إلى 1.5 تريليون دولار. تستند الديون العقارية إلى قيمة العقارات التي تضمنها، وهي لا تزال أعلى من المديونية الفردية لكلّ مالك عقار ولكن بفارق بسيط. والسؤال الذي يمكن طرحه هو:

ماذا سيحصل إذا تجدّدت أزمة الديون العقارية كما حصل عام 2008؟ لم تتعلّم المؤسّسات المالية التي أطلقت المشتقّات الورقية بناء على تلك الديون وما زالت تقوم بها، وذلك لأن المسؤولين عن الأزمة في تلك المؤسّسات لم يخضعوا لأي مساءلة أو محاسبة بل العكس تمّت مكافأتهم بأموال ضخمة!

أنجل بوليغان ـ المكسيك

من جهة أخرى، كيف سيسدّد الطلاب الذين اقترضوا ما يوازي 1.5 تريليون دولار لإتمام دروسهم الجامعية؟ وماذا سيحصل للفرد المدين بسبب بطاقات الائتمان التي تجاوزت تريليون دولار وبفوائد مرّكبة (أي ربوية) تصل إلى 17.41 بالمئة سنوياً؟ يُبطئ الدَّيْن الفردي النموّ الاقتصادي بشكل عام، إذ أصبحت كلفة التسديد عائقاً على المدّخرات وبالتالي على الاستثمارات. والتباطؤ بالنموّ يعني تباطؤاً بالتسديد، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الفوائد على الديون لتستمر الحلقة الحلزونية المفرغة وصولاً إلى الإفلاس العام.

اعتمدت النخب الحاكمة ترويج بطاقات الائتمان كبديل عن رفع الأجور لتأمين الكماليات للمستهلك الأميركي. وتساهم الفوائد الربوية التي تجنيها المؤسّسات المالية الأميركية في تضخيم نموّها وإن كان على حساب الأفراد وحتّى إفلاسهم إذا لزم الأمر. حتّى مطلع السبعينيات لم تكن ثقافة الدَّيْن الفردي متفشّية بل كان المواطن الأميركي يصرف ضمن حدود دخله. ومع انتشار بطاقات الائتمان زاد الاستهلاك الفردي وزادت رفاهيته لكن في المقابل زادت مديونيته. والسؤال المطروح الآن: إلى ماذا سيؤدّي كل ذلك غير الإفلاس العام؟

انكشاف الولايات المتّحدة

كان لا بدّ من التفكير بنظام مالي دولي للمدفوعات لا يرتكز إلى الدولار الذي يشكو من اختلالات بنيوية لا أفق لها غير الخراب والانهيار إذا ما

استمرّت الحالة عليه. ويتفاقم ذلك الوضع بالنسبة إلى الدول التي تحمل سندات الخزينة الأميركية كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والمملكة المتّحدة، خصوصاً أن انكشاف الولايات المتّحدة تجاه هذه الدول وهشاشة الدولار، يجعلها أكثر تقبّلاً للاستماع والنظر إلى بدائل عن الدولار. هنا النقطة الثالثة- وهي المباشرة ببناء بنية تحتية مالية دولية خارج إطار سيطرة الدولار والشرايين المالية كمنظّمة «سويفت.»

أقدمت مجموعة دول البريكس منذ تأسيسها في العقد الماضي على التفكير الجدّي بخلق شبكة من المؤسّسات المالية التي لا تخضع للمشيئة الأميركية سواء في الاستثمار التنموي أو في إيجاد السيولة اللازمة لتمويل المشاريع. فأنشئ المصرف الآسيوي للبنية التحتية والمصرف الآسيوي للاستثمار وصندوق التمويل برصيد 100 مليار دولار. إلّا أن التعامل كان وما زال عبر الدولار، وهو ما جعل الولايات المتّحدة لا تكترث لتلك المؤسّسات الجديدة التي التحقت بها المملكة المتّحدة وأستراليا وعدد من الدول الآسيوية. لكن سرعان ما تبيّن لكلّ من الصين وروسيا أن التعامل عبر الدولار يعطي رافعة غير مرغوب بها للولايات المتّحدة للتأثير على المشاريع والصفقات التجارية. كما أن الولايات المتّحدة في حقبة تراجع نفوذها في العالم، اضطرّت إلى التغاضي عن الدبلوماسية، واللجوء إلى القوّة المفرطة عبر سياسة العقوبات والحصار الاقتصادي وفرض التعريفات الجمركية، وإلى التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور للدول الصغيرة التي لا تريد أو لا تستطيع الانصياع الكلّي للمشيئة الأميركية.

لذلك باشرت كلّ من الصين وروسيا بالتعامل بعملاتهما الوطنية في الصفقات التجارية الضخمة في ما بينهما. وكذلك اعتمدت التبادل العيني في

السلع كبديل عن استعمال الدولار. إلّا أن كلّ ذلك لم يؤثّر على دور الدولار طالما أن دول العالم تتعامل به. لذا كان الانفتاح على التبادل بالعملات الوطنية لكلّ دولة تتاجر مع الصين وروسيا. ومن هنا نفهم مدى أهمّية الصفقة العملاقة بين روسيا والصين عام 2014، لتأمين الغاز الروسي للصين بقيمة 400 مليار دولار على مدى 30 عاماً وخارج إطار الدولار.

يزداد هذا التوجّه يوماً بعد يوم لأنه يعفي الدول من المرور بالدولار والعتبة الأميركية. كما أن الخروج عن الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية في إيران وسلسلة العقوبات الأحادية المفروضة عليها جعلت الدول الحليفة للولايات المتحدة تفكّر بالتحايل على استعمال الدولار والتعاطي مع المصارف الأميركية. ونشير هنا إلى أن التبادل التجاري بين ألمانيا وروسيا ازداد بعد نقض الاتفاق النووي من قِبَل الولايات المتّحدة على الرغم من العقوبات المفروضة على روسيا. كسرت الاستثمارات الألمانية في روسيا أرقاماً قياسية لأكثر من 10 سنوات، عبر استثمار يفوق 1.7 مليار يورو في الربع الأوّل من 2019، وارتفع حجم الاستثمارات الألمانية بنسبة 33 بالمئة. وتعدّ ألمانيا الدولة القائدة في الاتحاد الأوروبي، وتدلّ التطوّرات المذكورة مع روسيا على مدى اتساع الفجوة في العلاقات مع الولايات المتّحدة.

الثقة التي أسّست لاعتماد الدولار عملةَ احتياط دولية لم تعد قائمة على الأقل بالمستوى نفسه إن لم نقل بكامله، ولم تعد المسألة ما إذا سيفقد الدولار ثقة العالم، بل متى سيفقدها؟

لكن التطوّر الأخطر بالنسبة إلى مستقبل الدولار، وهو النقطة الرابعة في أسباب تراجع وأفول الدولار، هو اعتماد بدائل الدولار كقاعدة لتسعير السلع الاستراتيجية كالنفط والغاز. حاول الرئيس صدّام حسين اعتماد سلّة من

العملات لتسعير الدولار، وهو ما شكّل السبب الرئيسي الأميركي لاحتلال العراق والإطاحة به، بالإضافة إلى خدمة الأمن الصهيوني. كذلك حاول الزعيم الليبي معمّر القذّافي خلق عملة أفريقية تتجاوز الفرنك الفرنسي (سي، أف، أ) في أفريقيا الغربية فكان لا بدّ من التخلّص منه. بمعنى آخر، إن قرار التخلّي عن الدولار هو قرار إعلان حرب على الإمبراطورية الأميركية كما التخلّي عن الفرنك الفرنسي هو إعلان حرب على فرنسا. لكن ما تستطيع الولايات المتّحدة القيام به اليوم، ليس نفسه ما كانت قادرة عليه في مطلع الألفية. تدلّ الأحداث في الخليج على عجز في القدرات العسكرية لتكرار ما قامت به عام 2003. كما أن إخفاق العراق وليبيا لا يعني بالضرورة إخفاق جهود الصين وروسيا. فالأحجام السياسية والاقتصادية لها دورها. والدليل على ذلك جنون الإدارة الأميركية في محاولة فرض عقوبات على كلّ من يعترض على قراراتها. وقد أصبحت هذه العقوبات تهدّد الأمن الاقتصادي والمالي العالمي. فيما تكشف ردود فعل الإدارة الأميركية حالة الضعف البنيوي التي تواجهه.

أبعاد تسعير السلع والخدمات بالدولار

لنعي أبعاد تسعير السلع والخدمات التجارية بالدولار، ما علينا إلّا الاطلاع على حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات. ارتفعت قيمة التبادل التجاري في العالم، أي التصدير والاستيراد، إلى نحو 20 تريليون دولار في السلع و6 تريليونات في الخدمات التجارية، أي بإجمالي يوازي 26 تريليون دولار.

هو ما يعني أن الطلب على الدولار لا يمكن أن يقلّ عن 26 تريليون دولار إذا كان التبادل مُسعّراً بالدولار. طبعاً يجب الأخذ في الاعتبار التبادل الذي يحصل باليورو وبعض العملات الأخرى، ولكن يبقى حجم التبادل

بالدولار طاغياً على التبادلات الأخرى. من هنا نعي مخاطر التسعير بغير الدولار، الذي سيخفّض الطلب على الدولار، وقد تكون تلك الضربة القاضية.

وإذا أضفنا حجم الدَّيْن العالمي المُسعّر أيضاً بالدولار نصل إلى رقم مذهل وهو 247 تريليون دولار حتى نهاية الربع الأوّل من عام 2019 وفقاً لموقع «أكسيوس» أي ما يوازي ثلاثة أضعاف إجمالي الإنتاج العالمي. في هذا السياق تُحتسب خدمة الدَّيْن فقط كعامل في الطلب على الدولار وليس كل الدَّيْن.

من الواضح أن ما طبعته الخزينة الأميركية من دولارات للتداول يصل إلى حجم الدَّيْن الداخلي العام الأميركي، أي نحو 23 تريليون دولار. وإذا أخذنا في الاعتبار رصيد الدولارات المتداولة في الولايات المتّحدة، أي الكتلة النقدية التي تضمّ كلّاً من النقد الورقي والمعدني والودائع القصيرة الأجل، أي أقل من سنة، تصبح الكتلة النقدية وفقاً لإحصاءات الاحتياط المركزي توازي نحو 3.3 تريليون دولار.

السؤال الذي يمكن، ويجب، طرحه هو: ماذا سيحصل إذا كلّ من الصين واليابان ومجموعة الدول التي تحمل سندات الخزينة قرّرت التخلّي عن حملها؟ كيف ستتصرّف الإدارة والمؤسّسات المالية الأميركية أمام سيل السندات المعروضة في الأسواق دون أن يكون هناك من يريد شراءها؟ من الواضح أن العرض سيفوق الطلب وسيؤدّي إلى انهيار أسعار السندات وإلى انهيار سعر صرف الدولار تجاه العملات الدولية. هل تستطيع الولايات المتّحدة مواجهة ذلك الاحتمال؟ بناءً على ما عرضناه من هشاشة البنية الاقتصادية والتحوّلات التي جرت خلال العقود الخمسة الماضية، نعتقد أن الانهيار الشامل هو ما ستواجهه الولايات المتّحدة إذا استمرّت في سياساتها

الحالية. وليس هناك في الأفق القريب أو البعيد ما يوحي أن تغيّراً ما قد يحصل. فالمصالح المتحكّمة بمفاصل الحكم في الولايات المتّحدة لا تنظر إلّا إلى مصلحتها المباشرة وليس إلى المصلحة الوطنية الأميركية.

*كاتب وباحث اقتصادي وسياسي *الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

https://al-akhbar.com/Issues/276674/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D9%84-%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

3 - دخل ثابت للجميع بلا شروط ! هل يحقق الفيروس حلم العدالة الاجتماعية؟

29 مارس 2020

منذ عدة سنوات كنت أتجادل مع أحد الأصدقاء حول أولويات الإنفاق الحكومي، وبينما كنت أرى تقتيرًا في موضع الكرم وإسرافًا فى موضع الترشيد، كان الصديق يرى غير ذلك، حتى سألني مستنكرًا: أتريد أن تعطي الحكومة الناس "دخل ثابت" من الأموال سائلة فى أيديهم بلا مقابل ولا عمل؟ فلما كانت أجابتي "بنعم" أوقف الحوار فورًا وهو يظنني غير جاد، ولكنني لم أكن أمزح ايضًا.

هل يمكننا منح دخل ثابت للجميع حول العالم اليوم ؟

نشهد اليوم اضطرابات اقتصادية واسعة لا تكاد تنجو منها أي دولة صغيرة أو كبيرة أو أي قطاع اقتصادي، نتيجة انتشار فيروس كورونا واضطرار الحكومات حول العالم لإيقاف الأنشطة الاقتصادية المتنوعة كليًا أو جزئيًا، الأمر الذي يتهدد القوى العاملة حول العالم بالعوز والعجز عن سد احتياجاتهم الأساسية، خاصة وأن الجائحة تسببت فى أزمة ركود عالمية هي الأسوأ منذ عقود، ولا يتوقع الاقتصاديون انفراجة قريبة .

ولهذا صعدت إلى السطح من جديد المطالبة بتطبيق فكرة اقتصادية ثورية قائمة على أن تقوم الحكومات بمنح مواطنيها دخل ثابت يكفي الاحتياجات الأساسية بغض النظر عن دخلهم الفعلي وكونهم يعملون أم لا!

كانت الفكرة تبدو غاية في الغرابة وقت طرحت منذ سنوات، ولم تكن مبررات توفير سقف حماية للمواطنين من تقلبات السوق الحر الذي قد يجعلهم عاطلين في أي وقت، ورفع مستوى معيشة الأكثر فقرًا لحمايتهم من الانحراف والجريمة وعواقب الفقر المدقع كافية لقبولها، خاصة وأن تكلفتها الضخمة تستلزم إعادة تشكيل النظام الضريبي وطريقة إنفاق الدولة بطريقة جذرية.

ولكن اليوم، حين تطالب الحكومات عموم الناس بالبقاء في المنازل، تكتسب تلك الفكرة رونقًا، ومنذ ساعات وافق الكونجرس الأميركي بعد صراع سياسى حادّ، على خطة طوارىء تتضمن تقديم حزمة مساعدات بقيمة تتخطى 2 ترليون دولار لمواجهة كورونا، من ضمنها مبلغ 290 مليار دولار لتقديم مساعدات نقدية لملايين العائلات الأمريكية بمعدلات 1200 دولار للبالغ و 500 دولار للطفل.

تطور فكرة الدخل الثابت للجميع في الغرب .

وإن كانت جذور تلك الفكرة ظهرت فى الغرب فى القرن السادس عشر

على يد توماس مور، ثم في أواخر القرن التاسع عشر على يد توماس سبنس وتوماس بين، باعتبار أن ضمان دخل ثابت للكافة يحمي المجتمع من استغلال الأغنياء وتسلطهم على الفقراء، الذين يتحولون تحت الاضطرار إلى عبيد اقتصاديين، فلا يكون لحرياتهم السياسية أو العقائدية معنى وقتها، ولا يمكنهم الحفاظ على كرامتهم وشجاعتهم. إلا أن الفكرة تم طمرها في القرن العشرين باعتبارها أقرب للشيوعية من الليبرالية التي ترسخت فى الغرب، ولم تظهر بقوة إلا فى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 م، وفي العقد التالي تمت العديد من التجارب المحدودة للفكرة في كندا وفنلندا والهند وغيرهم، ولكن المحاولة الأكبر لتطبيقها كانت من خلال استفتاء أُجري في سويسرا 2016 لتطبيقها على كامل البلاد، ولكن غالبية المواطنين رفضوا تطبيقها وقتها.

ومؤخرًا أعلن مرشح الرئاسة الامريكية 2020 أندرو يانج دعمه لفكرة دخل ثابت ، كما دعمها مؤسس الفيس بوك مارك زوكربيرج، ورئيس تسلا أيلون ماسك، وإن كانا أسسا دعمهما على رؤية مستقبلية أن الاعتماد على الإلكترونيات والروبوتات سيقلل من فرص العمل للبشر بدرجة كبيرة في المستقبل الكبير، مما يجعل حصول كافة البشر على دخل ثابت أساسي كافٍ ضرورة، حتى لا يتعرض الاقتصاد لموجات كساد وركود، نتيجة زيادة حجم الإنتاج عن القدرة الشرائية للمواطنين، ولم يكن دعمها للفكرة لأسباب اجتماعية أو أيدولوجية.

الدخل الثابت في الفقه الإسلامي

وقد يتعجب البعض أن قلنا أن هذه الفكرة التي تبدو اشتراكية حمراء، لها فى الفقه الإسلامي لهذا الأمر أصول عميقة.

ففي السنة الأولى من عهد أبي بكر الصديق ظهر الفائض المالي من مال

الخراج لأول مرة فى الدولة الإسلامية الناشئة، فقسم أبو بكر المال بين الناس بالتساوي على الصغير والكبير، الحر، والمملوك، والذكر والأنثى بلا تفرقة، فكان نصيب كل فرد سبعة دراهم وثلث، ثم ارتفع نصيب الفرد فى العام التالي إلى 20 درهم.

وفى عهد عمر ارتفع الفائض، فأنشأ ديوان العطاء، ورتب الناس منازل، فجعل لأزواج النبي والعباس إثنا عشر ألف درهم، وللحسن والحسين وقدامى المسلمين من المهاجرين والأنصار ممن شهد بدر، خمسة آلاف درهم، ومن لم يشهدها أربعة آلاف، ولأبناء المهاجرين والأنصار ألفين، وسائر الناس ثمانمائة درهم. ويذكر الإمام أبو يوسف أن عمر في آخر عهده اتجه إلى أن يساوي بين الناس في العطاء، ولكنه توفي قبل نهاية العام.

ولكن هذا الوضع سرعان ما تغير، فمع صعود الأمويين ارتبط العطاء بالولاء، فكان يُمنح بناء على موافقة الأفراد والقبائل لسياسة الأمويين، والاصطفاف معهم ضد أعدائهم، ويُمنع ممن لا يبدون حماسة في الدفاع عن الدولة. وتدريجيًا، انسحبت الدولة من دور كفالة الحياة الكريمة لسائر أفرادها، من خلال العطاء الذي استأثر به العسكريون والشعراء وموظفو الدولة ومقربوها بلا حساب ولا قواعد ثابتة، ولكن الفقه لم يتجاهل المسألة كما تجاهلتها الدول.

وقد تناول الفقة الإسلامي المسألة من باب مصارف الزكاة والخراج والفيء، فاتفقت كلمتهم على أن لا يترك أحد لا يجد كفايتة من الاحتياجات الأساسية، واختلفوا في الكيفية.

فنجد الشافعي يقول: (وينبغي للإمام أن يحصي جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتلم، أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال، ويحصي

الذرية، وهم من دون المحتلم ودون خمسة عشرة سنة، والنساء صغيرهن وكبيرهن، ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون إليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم، ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطائهم، والذرية ما يكفيهم لسنتهم من كسوتهم ونفقتهم طعامًا، أو قيمته دراهم أو دنانير، ويعطى المنفوس شيئًا ثم يزاد كلما كبر على قدر مؤنته، وهذا يستوي في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها).

ومثل ذلك نجد ابن حزم يقول: (وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر، والصيف والشمس، وعيون المارة).

وبينما ذهب بعض المالكية والحنابلة إلى إعطاء الفقير من أموال الزكاة كفاية السنة، و تُجدد فى كل عام بحسب حاجته، نجد النووي يقول: (قال أصحابنا في الفقير ماذا يعطى من الزكاة)، فإن كانت عادته الاحتراف، أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبًا تقريبًا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص وقرب جماعة من أصحابنا ذلك، فقالوا من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلًا إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها، ومن كان تاجرًا أو خبازًا أو عطارًا أو صرافًا، أعطي بنسبة ذلك، ومن كان خياطًا أو نجارًا أو قصارًا أو قصابًا أو غيرهم من أهل الصنائع، أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة

في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام. قال أصحابنا فإن لم يكن محترفًا ولا يحسن صنعة أصلًا ولا تجارة ولا شيئًا من أنواع المكاسب، أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة. قال المتولي وغيره: يعطى ما يشتري به عقارًا يستغل منه كفايته. قال الرافعي: ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطى ما ينفق عينه في مدة حياته. والصحيح بل الصواب هو الأول، هذا الذي ذكرناه من إعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثيرون من الخراسانيين، ونص عليه الشافعي وذكرت البغوي والغزالي وغيرهم من الخراسانيين، أنه يعطى كفاية سنة ولا يزاد، لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل كفايتة منها سنة سنة، وبهذا قطع أبو العباس ابن القاص في المفتاح والصحيح الأول وهو كفاية العمر).

فيمكننا القول أن خلاصة الموقف الإسلامي هو عدم جواز ترك الناس يعانون الفاقة، ووجوب كفالة الاحتياجات الأساسية للحياة الأدمية للكافة، سواء قامت الدولة بذلك أو نظم المجتمع نفسه للقيام بهذا الدور إن تقاعست عنه، وإن كان ذلك الفقه قد خفت مع العصور الحديثة ولا يتم ذكره، فربما يكون الوقت ملائم لإعادة النظر فيه بوضع حلول عملية تناسب العصر ومقتضيات الواقع، وضمان الحد الأدنى من الدخل اللازم للمعيشة للجميع، وإن كان يبدو مفرط التكلفة للوهلة الأولى، إلا أنه بالتدقيق يظهر مقدورًا عليه، فإن أردنا وضع نموذج عملي، نجد تحويل دعم الغذاء والطاقة (يتم إهدار نسبة كبيرة منهم، وبالاضافة إلى سوء التوزيع يضاف إليهم تكلفة التوزيع والرقابة عليه بدون ضمان، لوصول الدعم لمستحقيه المقصودين) إلى دعم نقدي وسداد الفارق بضريبة عادلة التوزيع، واقتصاد فى النفقات السيادية له عظيم الاثر في إنعاش السوق، ورفع القوة الشرائية للمواطنين الذين يصبح لديهم فائضًا

ينفق على الكماليات والتحسينات، ويزداد بقدرة الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى حماية المجتمع من غوائل الفقر وتوابعه الجسيمة.

هل مازلت تري فكرة "دخل ثابت للجميع" غريبة؟

الأزمات عادة قاطرة التغيير، والمحن عادة أبواب الحلول غير التقليدية، وهذه المرحلة فرصة لإعادة النظر في الكثير من الأمور، كحقوق الملكية الفكرية للأدوية، والتي تمثل عائقًا أمام استعمالها على نطاق واسع، حيث تغالي الشركات المالكة لحقوقها فى أسعارها، وكذلك علاقات العمل و اقتسام الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني الذي أصبح مطالبًا بأداء الكثير من المهام، بينما يكاد يحظر وجوده في العديد من الدول، ولدينا الكثير من الوقت لاستغلاله في التفكير. فربما تكون هذه الفترة المفصلية في التاريخ الحديث فرصة لنا ولغيرنا لتغيير واقع لم نسهم في تشكيله إلا بأدنى قدر ممكن.

*المصادر

كتاب الخراج للأمام ابي يوسف ص 53 وما بعدها

المحلي بالاثار للأمام ابن حزم ص303

الام للإمام الشافعي ج4 ص 162

المجموع للإمام النووي ج6 ص 194

https://www.usatoday.com/story/money/personalfinance/2020/03/29/stimulus-check-heres-how-use-your/2935290001/

https://en.wikipedia.org/wiki/Basic_income

https://news.stanford.edu/2018/08/08/stanford-scholar-explores-pros-cons-basic-income/

https://elmahatta.com/%d8%af%d8%ae%d9%84-%d8%ab%d8%a7%d8%a8%d8%aa-%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%8a%d8%b9-%d8%a8%d9%84%d8%a7-%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b7-%d9%87%d9%84-%d9%8a%d8%ad%d9%82%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%8a%d8%b1/

4 - كم تبلغ ثروة الملكة إليزابيث الثانية في عام 2020؟

المصدر :اكسبرس 22 May ، 2020

تعد الملكة إليزابيث الثانية، تاريخيا، واحدة من أغنى الشخصيات في بريطانيا بفضل ممتلكاتها الضخمة ومجموعة المجوهرات التي لا تقدر بثمن. ومع ذلك، وفقا لقائمة Sunday Times Rich لعام 2020، فإن ثروة الملكة صغيرة نسبيا مقارنة ببعض الملياردیرات في المملكة المتحدة.

ما هو صافي ثروة الملكة اليزابيث الثانية؟

في عام 2020، تقدر قيمة صافي ثروة الملكة بـ 350 مليون جنيه إسترليني (حوالي 427 مليون دولار)، وفقا لقائمة.Sunday Times Rich

وتحتل الملكة البالغة من العمر 94 عاما، المرتبة 372 في القائمة، وقد انخفضت ثروتها بمقدار 20 مليون جنيه إسترليني (24 مليون دولار) منذ العام الماضي. وفي عام 2019 قيل إن صافي الثروة المقدرة للملكة كان 370 مليون جنيه استرليني (نحو 452 مليون دولار). وفي حين تأثرت الثروة الشخصية للعديد من البريطانيين بسبب أزمة فيروس كورونا، يبدو أن صافي قيمة ثروة الملكة تضرر بسبب تكاليف الصيانة.

ووفقا لصحيفة "تايمز"، فإن مصدر تراجع صافي قيمة ثروة الملكة ينبع بشكل رئيسي من الأموال التي أنفقت على الحفاظ على محفظتها العقارية، بما في ذلك إصلاحات واسعة النطاق لقصر باكنغهام.

وخضع قصر باكنغهام لإصلاحات وتجديدات طفيفة في العام الماضي كلفت 14.1 مليون جنيه إسترليني (17.2 مليون دولار)، وأنفقت الملكة 5.5 مليون جنيه إسترليني (6.7 مليون دولار) على صيانة بعض ممتلكاتها

الأخرى. ويأتي دخل الملكة اليومي من المنحة السيادية السنوية، والتي كانت وفقا لصحيفة "صنداي تايمز"، 82.2 مليون جنيه إسترليني (100 مليون دولار) في أحدث الحسابات.

وعادة ما تحصل الملكة على بعض الدخل الخاص من فتح كل من قصر ساندرينغهام في إنجلترا وقلعة بالمورال في اسكتلندا أمام الزوار، إلا أن هذه المباني الملكية تخضع الآن للإغلاق وسط أزمة فيروس كورونا، وستفقد الملكة بعض الدخل حيث لا يستطيع الزائرون الدفع مقابل الدخول.

وعادة ما يكون قصر باكنغهام مفتوحا للسياح في الصيف ولكنه سيظل مغلقا هذا العام.

ويشار إلى أن كلا من الأمير وليام والأمير هاري يحتلان المركز العاشر في قائمة أغنى الأشخاص في المملكة المتحدة جنبا إلى جنب مع هيو جروسفينور، دوق وستمنستر السابع، الذي تقدر ثروته لعام 2020 بنحو 10.3 مليار جنيه استرليني (12.5 مليار دولار).

http://almanar.com.lb/6712928

5 - الملياردير جورج سوروس: الاتحاد الأوروبي قد يتفكك بعد أزمة كورونا

رويترز 22 مايو 2020

سيتعين على الإتحاد زيادة الضرائب لتغطية تكلفة السندات

قال الملياردير جورج سوروس إن الإتحاد الأوروبي ربما يتفكك في أعقاب جائحة فيروس كورونا ما لم يصدر التكتل سندات دائمة لمساعدة

الأعضاء الضعفاء مثل إيطاليا.

وتسبب فيروس كورونا المستجد، الذي ظهر في الصين العام الماضي، في توقف أجزاء كبيرة من الإقتصاد العالمي بينما عززت الحكومات الإقتراض إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في أوقات السلم.

وقال سوروس (89 عاما) إن الضرر الذي لحق بإقتصاد منطقة اليورو من كورونا سيستمر "لفترة أطول مما يعتقد معظم الناس"، مضيفا أن التطور السريع للفيروس يعني أنه سيكون من الصعب تطوير لقاح يُعول عليه.

وقال الخبير المخضرم بصناديق التحوط ورئيس مجلس إدارة سوروس فند مانجمنت إل.إل.سي إن السندات الدائمة، التي استخدمها البريطانيون لتمويل حروبهم ضد نابليون، ستسمح للإتحاد الأوروبي بالنجاة. وقال سوروس في نص جلسة أسئلة وأجوبة أُرسلت بالبريد الإلكتروني إلى الصحفيين "إذا لم يكن الإتحاد الأوروبي يستطيع التفكير فيها (إصدار سندات) الآن، فربما لن يستطيع النجاة من التحديات التي يواجهها حاليا... هذا ليس احتمالا نظريا، ربما تكون الحقيقة المأساوية."

وقال متحدث إن التعليقات نالت موافقة سوروس للنشر يوم الجمعة.

وقال سوروس، الذي نال شهرته من الرهان على انخفاض الجنيه الأسترليني في 1992، إنه مع بيع إقتصادات رئيسية مثل ألمانيا سندات بعائد سلبي، فإن السندات الدائمة ستخفف أزمة ميزانية تلوح في الأفق في أنحاء التكتل. وقال إن الإتحاد الأوروبي سيتعين عليه الحفاظ على تصنيفه الإئتماني عند AAA (لإصدار مثل تلك الديون، ولذلك سيتعين عليه أن يكون لديه السلطة لزيادة الضرائب لتغطية تكلفة السندات، لذا فمن المقترح ببساطة أنه ربما تتم إجازة الضرائب بدلا من فرضها.

وقال سوروس "هناك حل... يجب أن تتم إجازة الضرائب فقط، لن يتعين عليهم فرضها."

وردا على سؤال بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، قال سوروس إنه يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء إيطاليا مضيفا "ما الذي سيبقى من الإتحاد الأوروبي بدون إيطاليا؟."

وقال سوروس "تخفيف قواعد المساعدة الحكومية... غير عادل بالنسبة لإيطاليا، وهي بالفعل رجل أوروبا المريض والأكثر تضررا من كوفيد-19." رويترز

https://www.alhurra.com/business/2020/05/22/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%83-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

6 - Ameryka stoi przed wielką falą eksmisji

AFP Andrzej Mandel 22.06.2020

W USA kończą się kryzysowe moratoria na eksmisję. Tysiące Amerykanów czeka bezdomność?

W związku z pandemią koronawirusa 42 stany i Dystrykt Kolumbia (Waszyngton) wprowadziły moratoria na eksmisje, by choć trochę zabezpieczyć tracących pracę najemców. Jednak okres ochrony wprowadzono tylko na trzy miesiące, a decyzje o przedłużeniu wiążą się z zawężeniem kryteriów uprawniających najemcę do ochrony przed wyrzuceniem na bruk.

Sytuacja jest krytyczna z paru powodów. Po pierwsze, z powodu kryzysu wywołanego pandemią i zamknięciem tzw. nie niezbędnych biznesów na bezrobocie trafiło ponad 45 mln Amerykanów. Po drugie w USA brakuje mieszkań o przystępnych czynszach – jak podaje Coalition for the Homeless, tylko w Nowym Jorku w ciągu ostatnich 20 lat zniknęło 1,1 miliona jednostek mieszkalnych o tzw. przystępnym czynszu, czyli wynoszącym maksymalnie 900 dolarów miesięcznie.

- Myślę, że Stany Zjednoczone mogą spodziewać się lawiny eksmisji, które wywrą wpływ na całe społeczności oraz spowodują dodatkowe straty, od poczucia bezpieczeństwa finansowego, poprzez zdrowie aż po możliwości mieszkaniowe w całym kraju – powiedziała CNN Emily Benfer, dyrektorka Health Justice

Advocacy Clinic z Columbia Law School.

Obecnie kończące się moratorium dotyczy wszystkich eksmisji. Przedłużenie do września dotyczy tylko tych, którzy są w stanie udowodnić, że wpadli w problemy finansowe przez pandemię COVID-19 albo są bezrobotni z tego powodu (przy czym nie dotyczy to osób, które nakaz eksmisji dostały przed pandemią). To sprawia, że bez ochrony zostali nielegalni imigranci (i w ogóle wszyscy pracujący na czarno), a także wiele osób pracujących na krótkoterminowe zlecenia (tzw. gig workers). Legal Aid Society szacuje, że tylko w Nowym Jorku zakończenie dotychczasowego moratorium może oznaczać natychmiastowe 50 tysięcy eksmisji.

Jeszcze gorzej zapowiada się wrzesień, gdy skończą się najpewniej przedłużone moratoria. Ryzyko utraty dachu nad głową, jak wynika z raportu Covid-19 Eviction Defense Project i Aspen Institue Financial Security Program, będzie wtedy dotyczyć nawet do 23 milionów Amerykanów. Co gorsza, lawina eksmisji może zaostrzyć sytuację polityczną.

- Czarne gospodarstwa domowe są dwukrotnie bardziej zagrożone eksmisją niż białe – twierdzi Emily Benfer.

Jak wynika z badania Uniwersytetu Kalifornijskiego w Berkeley, Latynosi i czarnoskórzy stanowią odpowiednio 18 i 12 procent populacji, ale równocześnie stanowią 28 i 18 procent najemców, którzy doświadczyli bezrobocia lub utraty przychodu z powodu pandemii.

Na poziomie federalnym, państwo zapewnia pewną ochronę

lokatorom mieszkającym w domach subsydiowanych ze środków federalnych. Ta ochrona obowiązuje do 24 lipca, przy czym niektóre agencje rządowe wydłużyły już moratoria na domy jednorodzinne, których właściciele wzięli zabezpieczone przez państwo kredyty, do końca sierpnia. To jednak dotyczy łącznie zaledwie 28 proc. jednostek mieszkalnych na wynajem.

Poszczególne stany pomagają w różny sposób, jednak wydłużane moratoria dotyczą, jak wspomniano wyżej, mniejszej liczby potrzebujących. Propozycja ustawowej, ogólnokrajowej pomocy, która miała dać 100 mld dolarów na pokrycie kosztów i wprowadzić ogólnokrajowe moratorium, utknęła w Senacie.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Nieruchomosci/200629860-Ameryka-stoi-przed-wielka-fala-eksmisji.html

7 - Małe spółki na GPW na fali wzrostowej 22.06.2020

Fotorzepa, Grzegorz Psujek Jacek Mysior

Największe spółki notowane w Warszawie złapały zadyszkę. Inwestorzy wzięli na celownik mniejsze firmy, dzięki czemu ich notowania mogły kontynuować pozytywny trend kolejną sesję z rzędu.

Początek nowego tygodnia przyniósł lekkie ochłodzenie nastrojów na warszawskim parkiecie, co najbardziej odczuli posiadacze akcji największych firm. WIG20 zakończył sesję 0,6

proc. pod kreską. Inwestorzy w Warszawie poddali się negatywnym nastrojom panującym na największych zagranicznych rynkach akcji. Kolor czerwony dominował głównie na największych zachodnioeuropejskich parkietach, na których inwestorzy chętnie pozbywano się akcji. Większą odpornością wykazały się giełdy z naszego regionu, gdzie dużo odważniej poczynali sobie kupujący, co zaowocowało w niektórych przypadkach zwyżkami głównych indeksów. Tak było w Moskwie czy w Budapeszcie, choć w tym drugi przypadku nie udało się utrzymać przewagi do zakończenia notowań.

Ochłodzenie nastrojów na giełdach to w dużej mierze rezultat obaw związanych z drugą falą koronawirusa na świecie. Nie brakuje miejsc, gdzie sytuacja jest wciąż daleka od stabilizacji, a nawet się pogorszyła w ostatnim czasie, co przekłada się na rekordowy wzrost zakażeń na świecie. Nie pomogły nawet lepsze od oczekiwań dane z krajowej gospodarki. Wprawdzie sprzedaż detaliczna w maju była niższa niż przed rokiem, ale spadek był wyraźnie mniejszy niż spodziewali się ekonomiści. Równocześnie nastąpiła wyraźna poprawa w porównaniu z fatalnym kwietniem, co jest efektem znoszenia obostrzeń w handlu detalicznym i powrotu konsumentów do sklepów.

W Warszawie sprzedający byli najbardziej aktywni w segmencie największych spółek wchodzących w skład indeksu WIG20, z których większość zakończyła notowania na minusie. Biorąc pod uwagę zasięg zniżek negatywnie wyróżniały się walory

przedstawicieli sektora finansowego, z PKO BP, PZU i Pekao na czele. Na celowniku sprzedających znalazły się też papiery innych państwowych potentatów, jak PKN Orlen, PGNiG czy KGHW. Pozytywnym wyjątkami były drożejące akcje koncernów energetycznych i JSW. Sporym zainteresowaniem kupujących cieszył się również CD Projekt, którego wycena giełdowa jest już bardzo blisko 40 mld zł.

Więcej optymizmu można było dostrzec w na szerokim rynku akcji, gdzie inwestorzy przejawiali dużo większą ochotę do kupowania akcji. W efekcie indeks małych firm sWIG80 został wyniesiony na poziomy nienotowane od ponad dwóch lat. Motorem zwyżek było mocno drożejące akcje spółek twórców gier wideo (CI Games, 11bit studios) oraz producentów i dystrybutorów artykułów higienicznych i środków ochrony osobistej (Global Cosmed, Harper, Mercator Medical).

© Licencja na publikację © Ⓟ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl
https://www.rp.pl/Gielda/200629853-Male-spolki-na-GPW-na-fali-wzrostowej.html

8 - Włochy: Dodatkowe 15-20 mld euro na odbudowę po pandemii

AFP Piotr Rudzki 22.06.2020

Rząd Włoch przygotowuje dodatkowe 15-20 mld euro w ramach nowego planu odbudowy gospodarki po pandemii, co zwiększy deficyt budżetowy do ponad 11 proc. PKB z zakładanych dotąd 10,4

proc. Parlament ma zatwierdzić nowy pakiet działań w ramach zwiększonego programu emisji papierów dłużnych, który zwiększy zadłużenie finansów publicznych z przewidywanych 155,7 proc. PKB do 157 proc.

— Musimy zwiększyć fundusze na pokrycie wynagrodzeń pracowników objętych tymczasowym technicznym bezrobociem i aby wesprzeć samorządy lokalne, bo ich wpływy podatkowe zmalały z powodu ograniczeń w przemieszczaniu się — powiedział Reuterowi przedstawiciel kół rządowych.

Włoski resort finansów nie chciał skomentować tych informacji, ale zakłada, że ograniczenia związane z pandemią spowodują spadek PKB w tym roku o co najmniej 8 proc. Działania podjęte wcześniej dla ułatwienia restartu gospodarki zmusiły władze do korekty w górę prognozy tegorocznego deficytu budżetowego do 10,4 proc. z 1,6 proc w 2019 r., najmniejszego od 12 lat.

Potwierdził to na konferencji prasowej premier Giuseppe Conte: — jest możliwe dalsze zwiększenie deficytu budżetowego. Rząd jest też zaniepokojony małymi wydatkami społeczeństwa na konsumpcję, omawiał możliwość obniżenia stawki VAT, ale nie doszło do podjęcia decyzji w tak kosztownej sprawie. Premier dodał, że rząd pracuje natomiast nad zmniejszeniem luki między zarobkami brutto i netto zatrudnionych, powszechnie nazywanej klinem podatkowym.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Gospodarka/200629863-Wlochy-Dodatkowe-15-20-mld-euro-na-odbudowe-po-pandemii.html

9 - Henryka Bochniarz: Pytania bez odpowiedzi 18.06.2020

Fotorzepa, Robert Gardziński Henryka Bochniarz

Szkoda byłoby zmarnować ten kryzys. Jak każdy, może i powinien być szansą budowy czegoś na miarę starych i nowych wyzwań.

Mimo odmrażania gospodarki nadal żyjemy w ogromnej niepewności. Jak podaje WHO dwa razy więcej państw notuje wzrost zachorowań związanych z pandemią niż spadek. W Polsce mamy dwukrotnie więcej nowych przypadków niż poprzednich tygodniach. To nie tylko efekt dużych ognisk zakażeń, ale także większej liczby testów. Teraz odpowiedzialnością za nawrót pandemii w Polsce obarcza się niezdyscyplinowne społeczeństwo. Enigmatycznie mówi się o możliwości powrotu do restrykcji i ograniczeń, choć nie ma być to lockdown. Bitwa z pandemią nie jest wygrana, wręcz przeciwnie trwa.

Nie wiemy czy będzie druga fala zakażeń, nie wiemy czy zachorowanie zwiększa odporność, nie wiemy kiedy będzie szczepionka. Jedno co wiemy: pandemia trwale zmienia nasze życie społeczne, polityczne i gospodarcze.

Musimy zbudować nowy ład. Następuje koniec epoki, dotychczasowe recepty przestają działać. To, co do niedawna było projekcją przyszłości, właśnie się wydarzyło lub się wydarza. Pewne odpowiedzi już się zarysowały, widać to szczególnie dobitnie w

sferze gospodarki. Dotyczą: zmian na rynku pracy, zmian w strukturze gospodarki, nierówności między krajami i regionami, zmiany sieci dostaw, zwiększenia roli państwa, deglobalizacji czy przyspieszonej digitalizacji.

RYNEK PRACY

Kryzys i lockdown sprawiły, że de facto wracamy do spraw już wcześniej dyskutowanych, a których rozwiązanie odkładaliśmy na przyszłość. Zdalna praca, choć już z różnymi wątpliwościami stosowana, nagle stała się zbawieniem dla rynku pracy. Nastąpiła rewolucja! Okazało się, że w ciągu kilku dni można zupełnie zmienić dotychczasową organizację pracy. Zależnie od struktury gospodarki krajów, wdrażanie zdalnej pracy jest różne. Według danych OECD w Grecji, Hiszpanii ok. 30 proc. pracy może być wykonywane zdalnie, w Wielkiej Brytanii i USA ponad 40 proc. Twitter pozwoli na to całej załodze, Facebook połowie. Według krajowych sondaży 80 proc. respondentów stanowczo opowiada się za takim modelem pracy, gdy tylko jest to możliwe, choć większość wybrałaby model hybrydowy. To oznacza, że nie będzie już powrotu do dotychczasowego modelu: z biurami, z biurkami, z godzinami od do, z listami obecności, itp.

Doświadczenia pracy zdalnej są dobre i złe. Te na plus to: zdecydowanie większa efektywność, możliwość elastycznego zarządzania czasem, ograniczenie dojazdów do pracy, zmniejszenie kosztów pracy, dyscyplina spotkań, konkluzywność spotkań. Na minus: mniejsze możliwości kontroli pracowników, gorszy start dla

młodych pracowników, którzy wymagają mentoringu, mniejsza kreatywność, większe nierówności między pracownikami, bo młodzi mają zwykle gorsze warunki mieszkaniowe, mniejsze poczucie wspólnoty. Jest jeszcze jeden skutek: zmniejszenie popytu na powierzchnie biurowe. Dla inwestujących to zła wiadomość, dla środowiska i rozrastającej się infrastruktury – lepsza.

Nowy system pracy stawia przed pracodawcami i pracownikami nowe wyzwania: jak rozliczać koszty ubezpieczenia, telefonów, drukarek, energii, czynszów, jaka będzie reprezentacja pracowników, czy jest miejsce dla związków zawodowych, jak budować wspólnotę i markę firmy. To także, dziś już wyraźnie sygnalizowane przez pracujących zdalnie, zagrożenie pomieszania, a nawet wręcz przenikania życia zawodowego i prywatnego, z trudno przewidywalnymi konsekwencjami. Lista pytań z tym związanych jest długa: jak praca zdalna zmienia regulacje kodeksowe i podatkowe, jak mają wyglądać umowy o pracę, a może kontrakty, jak ma wyglądać zabezpieczenie społeczne osób pracujących zdalnie, którzy chcą zachować obecne regulacje kodeksowe, co przepisami bhp, ppoż, wypadkami w pracy, jak gwarantować bezpieczeństwo danych, skoro pracownik musi mieć zdalny dostęp do firmowej chmury, jak wynagradzać pracujących zdalnie, skoro są efektywniejsi od pracujących w biurze, pamiętając jednak, że ci ostatni tracą siły i czas na dojazdy. Na wszystkie te i inne pytania musimy szybko znać odpowiedź, skoro to już nie jest nasza przyszłość a teraźniejszość! I to jest najpilniejsze zadanie dla

Rady Dialogu Społecznego!

Pytanie co stanie się z miastami, które dziś przyciągają ludzi jako centra pracy, kultury, edukacji szansy na rozwój, centrów usług publicznych? Jak będzie się musiał zmienić transport publiczny? Zamiast centralizacji życia w miastach – decentralizacja. I to się już dzieje. Firmy wprowadzają na stałe pracę zdalną, np.: Pewnie skończy się w wielu miejscach na modelu hybrydowym, ale „stare" już nie wróci.

WIĘKSZE NIERÓWNOŚCI

Według badań „The Economist", przy dobrej koniunkturze tempa wzrostu PKB zbliżają się, a w recesji różnice się powiększają. Podobnie będzie teraz. W wielu krajach rozwijających się lockdown i inne restrykcje były takie jak w krajach rozwiniętych. Za to pakiety antykryzysowe - zupełnie różne. Przeciętnie, kraje bogate wydają na walkę ze skutkami pandemii ok. 8 proc. PKB, a kraje rozwijające się 0,8 proc. PKB.

Między krajami bogatymi też są ogromne różnice. Niemcy wydały dotychczas 25 proc. swojego PKB na pakiety wsparcia, w tym na samo ratowanie biura turystyki TUI - 2 mld euro, a na wsparcie Lufthansy 7 mld euro. Francja 18 proc. PKB. USA na dofinansowanie linii lotniczych wydały 50 mld dolarów.

Oprócz skali pomocy istotna jest również efektywność aparatu administracyjnego, stopień zaufania do obywateli i firm, które pozwala na szybkie uruchomienie pomocy.

Nie bez znaczenia jest też struktura gospodarki. W Grecji ok. 20

proc. PKB, a w niektórych regionach nawet 90 proc., pochodzi z turystyki. To 25 proc. rynku pracy! Zamknięcie granic ma więc dużo bardziej negatywny wpływ niż w krajach o zróżnicowanej strukturze gospodarki. Podobny problem mają gospodarki uzależnione od eksportu, np. Słowacja, gdzie eksport to 96 proc. PKB, czy Węgry z 85-proc. udziałem eksportu w PKB.

Dobrze, że UE przygotowuje pakiet pomocy dla krajów członkowskich blisko 750 mld euro, co z jednej strony, pozwoli krajom wewnątrz wspólnoty najbardziej dotkniętym epidemią lepiej wyjść z kryzysu i zmniejszyć nierówności między krajami członkowskimi, z drugiej zakłóci reguły konkurencyjności. Kluczowa będzie efektywność unijnej pomocy, dlatego Komisja Europejska musi ściśle monitorować charakter i celowość współfinansowanych projektów, by istotnie zmieniały strukturę gospodarek krajów członkowskich, zgodnie z założeniami Zielonego Ładu, a nie petryfikowały obecnej. Nie możemy ratować tego, co i tak powinno się skończyć, lecz inwestować w nowe!

ZMIANY W STRUKTURZE GOSPODARKI

Kto zyskał, kto stracił? Patrząc z perspektywy branż, do największych przegranych na pewno należy motoryzacja, przemysł lotniczy, energetyka i sektor finansowy. Szczególnie przemysł motoryzacyjny, który miał kłopoty jeszcze przed pandemią, stoi przed ogromnymi wyzwaniami. Produkcja w Europie spadła o 50-70 proc. w stosunku do poprzedniego roku. Znaczna część z ok. 10 mln zatrudnionych w tym sektorze musi się liczyć ze spadkiem

wynagrodzeń i zwolnieniami. Można też oczekiwać dalszej konsolidacji, czego przykładem jest długo oczekiwane połączenie Nissana i Renault. Spadek cen akcji firm motoryzacyjnych będzie zwiększał zainteresowanie przejęciami tych firm, skoro np. akcje Daimlera kosztują obecnie połowę tego, co płacił Geely, kiedy w 2018 roku kupował 10 proc. akcji. Nic więc dziwnego, że poszczególne kraje wprowadzają restrykcje w przejmowaniu firm europejskich przez firmy spoza Unii. Wielkim wygranym są firmy technologiczne. Nastąpił ogromny wzrost popytu na ich produkty. Ocenia się, że Alphabet, Amazon, Apple, Microsoft i Facebook dysponują obecnie gotówką ponad 570 mld dol. Można oczekiwać, że, wykorzystując swoją silną pozycję, wielka piątka będzie agresywnie realizowała proces konsolidacyjny. Jednocześnie, i to jest istotny problem, system regulacyjny nie jest przygotowany do walki z tak wielkimi, globalnymi korporacjami, które, niestety, wielokrotnie udowodniły, że potrafią wykorzystywać swoją dominującą pozycję, niekoniecznie zgodnie z regułami odpowiedzialnego biznesu. Naruszanie polityki prywatności, wykorzystywanie cudzych treści, nieuczciwe traktowanie konkurencji - to tylko część ich praktyk, z którymi ani poszczególne rządy, ani organizacje międzynarodowe sobie nie radzą. Jednocześnie, wielkie firmy technologiczne stają się tak samo ważne i nieodzowne jak te, zarządzające wodą czy energią. Dobitnie pokazał to czas lockdown. Odpowiedni system regulacji staje się kluczowy dla przyszłości świata.

NIE UNIKAJMY GLOBALIZACJI, TYLKO NA NOWO JĄ ZDEFINIUJMY: Kryzys spowodowany koronawirusem uświadomił kruchość obecnego ładu globalnego nie tylko w sferze politycznej czy gospodarczej, ale przede wszystkim w sferze bezpieczeństwa, niezależności państw czy kontynentów, społeczeństw, minimalnych zasobów. Dodatkowo, wydarzył się w momencie, kiedy świat zdał sobie sprawę z zagrożeń klimatycznych, środowiskowych, spowodowanych lekceważeniem praw natury i pędem do niczym nieograniczonego wzrostu produkcji i konsumpcji. Globalizacja, choć bezsprzecznie stała się silnym impulsem rozwojowym, wzmagając konkurencję międzynarodową, uruchomiła jednocześnie nowego rodzaju kolonializm gospodarczy. Idea wolnego handlu objęła nowe rejony globu, ale nie zapewniła zrównoważonych zysków wszystkim stronom. Kryzysy migracyjne są tego efektem, a bogatsza część globu odgradza się murami w obawie przed utratą swojego standardu życia i wartości.

Koronawirus pokazał, że katastrofy, epidemie lokalne czy regionalne szybko przeradzają się w globalne. Sposoby reakcji na owe zagrożenia nie są zharmonizowane, nie ma globalnych sztabów antykryzysowych, a wpływ takich instytucji jak WHO czy ONZ jest nader ograniczony. Świat nie przeżył jeszcze kryzysu spowodowanego globalnym cyberatakiem, który grozi katastrofą przede wszystkim krajom wysoko rozwiniętym i rozwiniętym, ich infrastrukturze krytycznej, finansowej, obronnej itd., i, co gorsza, nie jesteśmy na taki kryzys przygotowani. Istotne też staje się

uzależnienie technologiczne: globalne centra zarządzania, magazyny danych, centra obliczeniowe itp., z pewnością mają backupy, ale pytanie czy wystarczające. Globalna centralizacja może się okazać mniej odporna na kryzys niż struktury rozproszone.

A jednak globalizacja jest niezbędna. Nie możemy wrócić do granic, podziałów, samowystarczalności, gdy globalne problemy wymagają globalnej współpracy. Trzeba teraz na nowo ją zdefiniować, wzbogacając o elementy, na ile to możliwe, krytycznej niezależności od zasobów, niezbędnych potrzeb, koniecznych rezerw i chęci wspierania rozwoju regionów biednych i zacofanych.

ODPOWIEDZIALNOŚĆ PAŃSTW

Kryzys, szczególnie tak silny, w sposób naturalny powoduje, że szukamy bezpieczeństwa i wsparcia w instytucjach, które są za to odpowiedzialne. Dotyczy to zarówno obywateli jak i firm. Jeżeli wprowadzane jest zamknięcie lub znaczące ograniczenie całej gospodarki oczekujemy, że państwo i jego instytucje wezmą na siebie odpowiedzialność za wspieranie tych, którzy zostali dotknięci restrykcjami. Jeżeli wprowadzają ograniczenia praw obywatelskich to czynią to z poszanowaniem prawa.

Mądrzy i odpowiedzialni politycy, którzy potrafią korzystać z nadzwyczajnej władzy we właściwy sposób, stopniowo wycofują swoje nadzwyczajne uprawnienia. W wielu krajach pandemia stała się, niestety, powodem do radykalnego ograniczenia praw obywatelskich i wartości demokratycznych.

Tak jak kryzys związany z Covid-19 był weryfikatorem

sprawności państwa i stopnia zaufania między obywatelami i władzą, tak teraz wychodzenie z kryzysu będzie sprawdzianem, na ile rządzący potrafią się sami ograniczać w stosowaniu instrumentów, które niszczą demokratyczny porządek.

Niepokojące są też próby wykorzystywania słabości sektora prywatnego i przejmowania firm oraz nacjonalizacji gospodarki rynkowej. Szczególnie widoczne jest to w krajach Europy Środkowej, które pamiętają gospodarkę państwową. Dziś podejmują decyzje o powrocie do takiego modelu tworząc narodowe czempiony, które zarządzane politycznie, dramatycznie dołują na giełdach, a kolejne państwowe przejęcia tylko to pogłębiają. Dość kabaretowo wygląda kolejny pomysł tworzenia państwowej sieci sklepów spożywczych. Nie na tym polega rola państwa!

Po kryzysie 2006-2008 wiele rządów nie odpowiedziało na wyzwanie, które kryzys finansowy spowodował. Efektem była rosnąca fala populizmów, której skutki do dzisiaj możemy obserwować. Miejmy nadzieję, że obecny kryzys nie będzie powtórką poprzedniego. Szkoda byłoby zmarnować ten kryzys. Jak każdy, może i powinien być szansą zbudowania czegoś nowego na miarę starych i kolejnych wyzwań.

Dr Henryka Bochniarz jest przewodniczącą Rady Głównej Konfederacji Lewiatan i wiceprezydentem BusinessEurope

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Ekonomia/306189870-Henryka--Bochniarz-Pytania-bez-odpowiedzi.html

ثالثاً ـ الاقتصادات العربية:

10 - كنعان: الخطة الحكومية الإقتصادية والمالية ستحدد مصير لبنان لخمسين سنة للأمام

الأحد ٣١ أيار ٢٠٢٠

أكد رئيس لجنة المال والموازنة، النائب ابراهيم كنعان، أن "بعد الإنهيار الذي حصل، فلبنان بحاجة لثقة وإستعادة فعالية الإقتصاد لمواجهة التحديات، يتطلب ثقة لأن من دونها لن يعيد اللبنانيون أموالهم الموجودة في المنازل إلى المصارف، ولا من يملك أموالاً في الخارج سيحولها إلى لبنان."

وأوضح كنعان، في حديث تلفزيوني، أن "الخطة الحكومية الإقتصادية والمالية ستحدد مصير لبنان لخمسين سنة للأمام، لذلك لم نرفع كمجلس نيابي إيدينا، ونقول "ما النا علاقة"، بل إنخرطنا في السعي إلى ردم الهوة وتوحيد الأرقام، خصوصاً أن الهدف هو الإنقاذ، لا المبارزة بين الحكومة ومصرف لبنان."

وأضاف: "الوفد اللبناني المؤلف من الحكومة و"مصرف لبنان" شبه معطّل بوجود فارق مئة ألف مليار بين أرقام الطرفين، وترك الوضع كما هو بهذا الإنقسام والأرقام المتباينة والخيارات المختلفة يعني الإنتحار، واللجنة النيابية الفرعية تقوم بما كان يجب أن يحصل من بحث ردم الهوة والخيارات."

وقال: "لبنان اليوم يفتقد إلى السيولة، ولكن لديه موجودات وهو غير مفلس، والتعاطي مع صندوق النقد بأننا دولة مفلسة ودخيلكن ساعدونا مقاربة غير سليمة، والمطلوب طروحات أخرى، وهو ما نسعى إليه من خلال جمع الحكومة و"مصرف لبنان" والمصارف على طاولة اللجنة الفرعية."

وشدد أن "على المصارف أن تعلم أن الودائع لديها هي أمانات، وتوظيفها يجب أن يحفظ حمايتها ووجودها والعمل على إستعادة الثقة يسمح في مرحلة لاحقة بإعادة الأموال، التي سحبت إلى المنازل أو موجودة في الخارج."

وأشار إلى أن "توحيد الأرقام والإتفاق بين الحكومة و"مصرف لبنان" والسير بالإصلاحات كان يفترض أن يبدأ قبل بدء التفاوض مع صندوق النقد، والتوزيع العادل للأعباء هو أمر مطلوب، وهناك أخطاء ومسؤوليات تقع على "مصرف لبنان" والمصارف.

وأكد أن "أداء المصارف منذ 17 تشرين الأول 2019 وحتى اليوم غير مقبول، والإستنسابية في التعامل مع المودعين مرفوضة، وهو ما يجب تنظيمه من خلال تشريع "الكابيتال كونترول"، وهو ما كان يفترض إجراؤه منذ 17 تشرين، خصوصاً أن هناك سابقة مماثلة حصلت بعد إنهيار إنترا في العام 1967."

إلى ذلك، قال كنعان: "نسمع صرخة الطلاب اللبنانيين في الخارج، والعديد من بينهم يراجعوننا يومياً، ولا يمكن تركهم وترك قطاع الدواء والغذاء من دون القدرة على تأمين الأموال اللازمة لها، وهو ما يحل قانوناً من خلال "الكابيتال كونترول"، الذي أحيل إلى لجنة المال والموازنة وسنبدأ بنقاشه قريباً." وأضاف: "أكثر من إجراء ممكن بين "مصرف لبنان" والمصارف لتأمين إستمرارية المجتمع تربوياً وإقتصادياً وإجتماعياً، من بينها قروض ميسّرة، كما فعلت الحكومة والمجلس النيابي بإقرار الإعتماد الإضافي بقيمة الـ1200 مليار لدعم القطاعات الصناعية والزراعية والحرفية."

ولفت إلى أن "إقرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع وقانون رفع السرية المصرفية عن أي موظف عمومي وكل من

يتعاطى الشأن العام، خطوات مهمة ساعد عليها ضغط الشارع في الإتجاه الصحيح، والمطلوب دعم هذه التشريعات التي تفتح إمكانية المحاسبة والحد من الهدر."

https://www.eliktisad.com/news/show/446471/%D9%83%D9%86%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D9%8A

11 - معركة تغيير السياسات الريعية مدخلها الإمساك بناصية السياسة النقدية

- فجّة وصريحة

الاثنين ٢٧ نيسان ٢٠٢٠ 11:57حسن حردان

إعلان رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب فتح معركة تغيير السياسات النقدية الفاشلة، التي ينتهجها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، منذ أكثر من عقدين بتوجيه من الطبقة السياسية والمالية التي حكمت البلاد، يرسم، كما هو واضح، مفتاح الخطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تستعدّ الحكومة للإعلان عنها لإنقاذ لبنان واللبنانيين من أتون الأزمات التي باتوا غارقين فيها، بفعل السياسات الريعية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٣.. فحكومة دياب ورثت تركة ثقيلة ناتجة من هذه السياسات، تتجسّد في...

1- دين عام بلغ عتبة المائة مليار دولار.

2- عجز في الموازنة ناهز الـ ١١ بالمائة قبل انفجار الأزمة في الشارع وحرب جائحة كورونا التي شلت الاقتصاد في لبنان والعالم.

3- ميزان تجاري يعاني من عجز يقدر بين ١٥_١٦ مليار دولار، في العام ٢٠١٩ ومن المؤكد انه ازداد بعد كورونا..

4- تراجع كبير في احتياطات البنك المركزي من الدولار ..أدّى إلى التسبّب بانفجار الازمة المالية وانكشاف عجز الدولة عن سداد ديونها، واستخدام ما تبقى لديها من احتياط لتأمين مشتريات لبنان من المواد والسلع الإستراتيجية.

5- تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والذي زاد منه المضاربة في السوق، وتقنين ثم حجب دفع الدولارات، من قبل المصارف، لاصحاب الودائع.. واخيرا تعاميم حاكم مصرف لبنان التي احدثت قلقا واضطرابا.

6- مؤسسة كهرباء لبنان تعاني من عجز مالي كبير، وتحتاج إلى بناء معامل إنتاج تضع حدا للتقنين واستمرار العجز ..الذي يكلف الخزينة سنويا ملياري دولار..

هذه أبرز التحديات التي تواجه حكومة دياب، وهي ليست بالأمر السهل، وتحتاج إلى خطة متكاملة، وقبل ذلك الإمساك بناصية القرار المالي والاقتصادي في البلاد حتى تتمكن من تنفيذ خطتها الإنقاذية الإصلاحية.. غير ان الطريق أمامها ليس مفروشا بالورود، إنما بالاشواك، التي زرعتها الطبقة السياسات والمالية التي حكمت البلاد بعد اتفاق الطائف، والمسؤولة عن كل الأزمات المذكورة انفا.. ولهذا على الحكومة البدء بإزالة العقبات التي تقف في طريق تنفيذ خطتها، لا سيما لناحية استعادة الأموال المهربة، ومكافحة الفساد، واسترداد أموال وحقوق الدولة المنهوبة من الفاسدين.. وأولى العقبات

التي برزت في طريقها هي حاكم مصرف لبنان، الذي يرفض التعاون والتنسيق مع الحكومة بما خص السياسة النقدية التي يجب اتابعها، او بما خص تقديم كشوفات عن الحسابات للوقوف على الواقع المالي في البنك المركزي، ولتحديد الجهات والأشخاص الذين هرّبوا مليارات الدولارات عشية انفجار الازمة في ١٧ تشرين وبعد هذا التاريخ إلى اسابيع خلت، إلى خارج مما أدّى إلى شحّ الدولارات في السوق، ولدى المصارف، التي شاركت في تهريب الأموال التي هي ودائع المواطنين، بالتواطؤ مع حاكم المصرف.. والتي قال رئيس الحكومة انها تقدر بنحو خمسين ألف مليار دولار.. ما يؤكد وجود مؤامرة لزيادة حدة الازمة المالية والاجتماعية.. والسعي إلى تأليب الناس ضدّ الحكومة بهدف إسقاطها في الشارع.. لمصلحة عودة الطبقة السياسية والمالية، التي فقدت السلطة، إلى الحكم، عبر تشكيل حكومة جديدة من الاختصاصيين، يكون هواهم هوى أميركيا.. ويتمّ من خلالها اقصاء حزب الله وحلفائه عن السلطة، انسجاما مع الشروط الأميركية، التي كررها، قبل إيام وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو..

انطلاقا من ذلك، جاء الهجوم العنيف من قبل الرئيس دياب، على رياض سلامة، ووضعه بين ثلاثة خيارات..

الخيار الأول، التوقف عن سياسة التلاعب بسعر صرف الدولار، والتعاون والالتزام بتنفيذ سياسة الحكومة النقدية والمالية الجديدة لمعالجة الأزمة.. وهذا يعني ان يتخلى سلامة عن الاستماع إلى الطبقة السياسية والمالية التي تعمل على إثارة المزيد من الأزمات والمتاعب بوجه الحكومة لإفشالها ومنعها من النجاح في إنقاذ البلاد من الازمة المالية والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب..

الخيار الثاني، ان يواجه المساءلة والمحاسبة على تعريضه البلاد إلى اضرار فادحة نتيجة سياسته النقدية التي ادت الى خسائر مالية كبيرة لحقت بمالية الدولة وانهيار سعر صرف الليرة وتضرر القدرة الشرائية للمواطنين.. وهو ما يقود إلى تمهيد الطريق امام..

الخيار الثالث، إقدام الحكومة على إقالة سلامة بسبب أدائه السيّئ في حماية مالية الدولة وقيمة سعر صرف الليرة..

ولأنّ سلامة يواجه هذه الخيارات التي ستكشف الطبقة السياسية والمالية في كلّ الحالات، سارعت أطراف هذه الطبقة إلى الاستنفار على غير صعيد، وشن هجوم واسع على الرئيس حسان دياب واتهام بالعمل على تنفيذ انقلاب بلغة عسكرية، والانتقام من مرحلة كاملة، وصولا إلى اتهامه باتباع سياسة حزب الله والتيار الوطني تستهدف النظام السياسي والاقتصادي والمالي والميثاق إلخ... وقد بدأت هذه الأطراف العودة إلى الشحن الطائفي والمذهبي لحماية مصالحها وإعاقة خطة الحكومة للمحاسبة المالية وتهريب الأموال للخارج وملاحقة الفاسدين الذين يثبت تورّطهم في الفساد المالي وجرم تهريب عشرات مليارات الدولارات إلى الخارج لإحداث الأزمة في البلاد والانقلاب على المعادلة السياسية والنيابية.. وهو ما كان في أحد أسباب مسارعة هذه الاطراف السياسية إلى ركوب موجة انتفاضة ١٧ تشرين ومن ثم استقالة الرئيس سعد الحريري ومحاولة فرض تشكيل حكومة اختصاصيين «مستقلين» برئاسته ينتقيهم هو.. لكن الأمور لم تجر كما كان يشتهي هو و الإدارة الأميركية التي تدعم هذا الخيار لإخراج حزب الله وحلفائه من السلطة في سياق خطة تنظيم انقلاب سياسي واجراء انتخابات مبكرة لمحاولة الإتيان بأغلبية نيابية لمصلحة قوى ١٤ آذار...

من هنا فإنّ الحكومة والقوى السياسية والشعبية التي تدعمها، دخلت في معركة شرسة مع الأطراف السياسية التي فقدت جنة الحكم وقرّرت خوض معركة الدفاع عن مصالحها.. وهي معركة ستقرّر بالتأكيد ما اذا كانت الحكومة ستنجح في خطواتها الأولى لتطويع او إزاحة حاكم مصرف لبنان لشقّ طريق طريق الإصلاح المالي والاقتصادي ومحاربة الفساد والفاسدين بدءاً باسترداد أموال وحقوق الدولة المنهوبة، واستعادة الأموال المهرّبة إلى الخارج، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ووضع حدّ لتضخمه... واستطراداً اتباع سياسة تقوم على دعم الإنتاج الوطني، بما يضع نهاية للسياسات النيوليبرالية الريعية التي فشلت في لبنان ودول العالم الأخرى لكونها لم تؤد سوى إلى إنتاج الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية..

https://www.elnashra.com/news/show/1408566/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%83-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رابعاً ـ الاقتصاد السوري:

12 - الجعفري: الإجراءات الاقتصادية القسرية تحول دون توفير الحاجات الأساسية وتعرقل مواجهة وباء كورونا

2020-05-10 نيويورك-سانا

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة الدكتور بشار الجعفري أن الإدارة الأمريكية لم تعد تكتفي بدعم المجموعات الإرهابية في سورية وغيرها من الدول بل باتت تعتمد الإرهاب الاقتصادي والصحي والسياسي لتحقيق مصالحها الأنانية الخاصة مشددا على أن الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب تعوق القدرة على توفير الحاجات الأساسية ومواجهة وباء كورونا "كوفيد 19."

وأوضح الجعفري خلال ندوة عبر الفيديو أمس عقدها ائتلاف "العقوبات تقتل" الأمريكي لمناقشة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب وأثرها على الدول والشعوب في مواجهة وباء كوفيد 19 أن البلدان التي تخضع لهذه الإجراءات تتعامل مع ضغوط وتحديات إضافية في مواجهة هذا الوباء إلى جانب الآثار السلبية المستمرة لهذه الإجراءات غير القانونية على رفاهية المواطنين وحياتهم اليومية وقدرتهم على التمتع بخدمات الصحة والتعليم الأساسية مشيراً إلى أن مفهوم وممارسة الإرهاب قد توسعا لدى الإدارة الأمريكية التي لم تعد تكتفي بدعم المجموعات الإرهابية والانفصالية في سورية أو غيرها من الدول التي تقاوم السياسات التدخلية والعدوانية الأمريكية بل باتت تعتمد الإرهاب الاقتصادي والصحي والسياسي لتحقيق مصالحها الأنانية الخاصة.

وبين الجعفري أن الأزمة الحالية المرتبطة بانتشار هذا الفيروس الخطير طرحت تحديات جديدة وغير مسبوقة على سورية في مقدمتها توفير البنى التحتية الأساسية والمكونات اللازمة للقطاع الصحي لتوفير الوقاية والفحوصات والعلاج وتوفير المواد الطبية والغذائية والخدمية الأساسية إلى جانب السعي إلى تمكين الاقتصاد السوري والقطاعين العام والخاص من القدرة على دعم وتمويل الخطط والإجراءات اللازمة لضمان احتواء انتشار هذا الفيروس وخاصة في مجالات التعقيم والعزل وإغلاق الأماكن والمرافق العامة والخاصة.

وأشار الجعفري إلى أن الإجراءات القسرية أحادية الجانب تستمر في التسبب في إضعاف قدرة القطاع الطبي العام والخاص في سورية على استيراد الأدوية والمواد الطبية بسبب استهداف هذه الإجراءات الصارمة للقطاع المصرفي السوري وخاصة في مجال التحويلات المصرفية الأجنبية إلى جانب تأثيرها على قدرة القطاعات الاقتصادية الرئيسية على أداء مهامها بفعالية ولا سيما في مجالات الطاقة والخدمات المصرفية والصناعة والنقل والاتصالات والتجارة الداخلية والخارجية.

وفند الجعفري المزاعم الأمريكية الأخيرة حول وجود إعفاءات واستثناءات من جانب الحكومة الأمريكية تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية وبالتعاملات التجارية مع سورية لتوفير المواد الطبية والغذائية وقال "إن ما يسمى إعفاءات أمريكية كانت ولا تزال تخضع لاعتبارات مسيسة تؤدي إلى إيصال هذه المساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة فقط والتي تستولي عليها بدورها وتمنع وصولها إلى المستحقين الحقيقيين بهدف دعم هذه المجموعات الإرهابية وإطالة أمد الحرب."

وأكد الجعفري أن المصرف المركزي السوري لم يتمكن منذ سنوات من الاستفادة من الأموال السورية المجمدة في الخارج بهدف تمويل استيراد المواد المتعلقة بتأمين الاحتياجات الأساسية للشعب السوري حيث لا تستجيب المصارف الدولية والأجنبية لأوامر الدفع الصادرة عن المصرف المركزي ولم تحصل الحكومة السورية على أي رد على الاتصالات مع هذه المصارف سواء من خلال نظام المراسلات المصرفية أو عبر القنوات الدبلوماسية.

وشدد الجعفري على أن سورية حشدت جميع مواردها البشرية والطبية والغذائية المتاحة لخدمة جميع السوريين أينما كانوا في مواجهة جائحة كوفيد 19 ولكن هذه القدرات ستبقى تتأثر سلباً بالإجراءات القسرية أحادية الجانب معربا عن تقدير سورية لمواقف الأمين العام للأمم المتحدة التي دعا فيها إلى إنهاء الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على العديد من شعوب العالم بما في ذلك الشعب السوري.

وأكد الجعفري أن أي جهد جماعي وعالمي لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد والقضاء عليه لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة في ظل استمرار سياسة فرض الحصار الاقتصادي من قبل بعض الحكومات وفي مقدمتها الحكومة الأمريكية على ما يزيد عن ملياري شخص في عالمنا.

ولفت الجعفري إلى أن أولئك الذين يفرضون الإجراءات أحادية الجانب على الشعب السوري تخلوا عن الاعتبارات الإنسانية وأصبحوا أسرى الهوس السياسي بمعاقبة أولئك الذين لا يتماشون مع سياساتهم مشيرا إلى رفض الاتحاد الأوروبي طلب سورية إرسال طائرات لإعادة المغتربين السوريين في بعض دول الاتحاد الأوروبي الراغبين في العودة إلى سورية في ظل هذا الوباء العالمي وذلك بسبب الإجراءات الأحادية المفروضة على قطاع النقل

الجوي السوري.

ودعا الجعفري القائمين على الحملات الإنسانية التي تهدف إلى وضع حد للحصار الاقتصادي إلى إيلاء اهتمام خاص للظروف الصعبة التي يعانيها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي والمواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل المحرومون من حقهم في الحصول على الرعاية الطبية والصحية الكافية ولا سيما في ظل الجائحة الصحية العالمية اليوم.

وفي ختام الندوة أعلن ائتلاف "العقوبات تقتل" عن إطلاق وثيقة بعنوان "تعهد بمقاومة العقوبات والحرب الأمريكية" لتكون مفتوحة لتوقيع الأمريكيين تضمنت إشارة إلى استخدام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جائحة كوفيد 19 لتكثيف الجهود التي تهدف إلى تغيير الأنظمة السياسية في البلدان المستهدفة من خلال التدخل العسكري وتطبيق العقوبات غير الشرعية كما تضمنت الوثيقة تعهدا بمعارضة العمل العسكري وجيوش المرتزقة والعقوبات الاقتصادية المستمرة على 39 دولة من قبل الولايات المتحدة والسعي من أجل العمل الجماعي لمقاومة هذه التهديدات.

وأعلن الائتلاف أنه سيعد رسالة حول معارضة العقوبات الاقتصادية ليتم توجيهها إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وحشد التواقيع عليها.

شارك في الندوة إلى جانب مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة كارلوس رون مارتينيز نائب وزير خارجية فنزويلا وفرانسيسكو أو كامبل سفير نيكاراغوا لدى الولايات المتحدة وآنا سيلفيا رودريغيز باسكال مندوبة كوبا لدى الأمم المتحدة والدكتور فرانك جوني من إدارة أمريكا الشمالية في وزارة الخارجية في زيمبابوي وماجد تخت رافانشي سفير إيران لدى الأمم المتحدة حيث شرح المتحدثون الآثار السلبية العميقة للإجراءات القسرية

أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة.

يشار إلى أن ائتلاف "العقوبات تقتل" يضم مجموعة واسعة من المنظمات الأهلية والإنسانية الأمريكية المهتمة بالشأن العالمي وبمعارضة السياسات الخارجية الأمريكية القائمة على التدخل في شؤون الدول من خلال العدوان العسكري وفرض العقوبات أحادية الجانبhttps://sana.sy/?p=1147934 .

13 - "جابر عثرات الأمن الغذائي العربي" يوثّق أحدث إنجازاته.. "اكساد" يعلن بصمته النبيلة اقتصادياً واجتماعياً..

الخبير السوري:

اتخذ أداء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة " اكساد".. بعداً بنيوياً في صلب المضمار الاقتصادي في العالم العربي، وما يتصل به من أبعاد اجتماعية، تلتقي جميعها عند النقطة الأكثر حساسية في مجمل دول العالم النامي، وهي الأمن الغذائي الذي بدا اليوم تحدياً صعباً في العالم، الذي عنون معظم الخبراء مرحلته الراهنة بـ " نهاية زمن الغذاء الرخيص".. فمشكلة العالم اليوم مشكلة غذاء في محصلاتها المتصلة مباشرة بمصائر المجتمعات والشعوب.

والواقع أن القطاع الزراعي هو الخيار الإنقاذي المتقدّم على صعيد الاستدامة و إمكانية الاستثمار المتجدد، فهو القطاع "غير الناضب" والثروة الدفّاقة التي تعد بمتوالية نتائج كميّة تواكب مستويات الاجتهاد والرعاية التي توليها الدول أو الأقاليم لهذا القطاع.

من هنا يبدو عمل " اكساد" محورياً و عميقاً في تأثيره الإيجابي على مستوى العالم العربي..إذ له من اسمه أكبر النصيب، عبر التوزيع الأفقي

لنظرته الإستراتيجية ولاهتماماته ورعايته للقطاعات الزراعية في هذه الدول.. وقد يكون هذا المركز " العابر للسياسة" ومقتضياتها الصعبة أحياناً، من أهم عناوين العمل العربي المشترك الذي ما زال يفتقر إلى الكثير والكثير من الجهود من أجل إعطائه ما يلزم من دفع إلى الأمام.

تبدو نتائج حضور " اكساد" الفعلية على الأرض وفي الحقول وبالتالي في أوساط طيف واسع من المجتمعات العربية، تبدو كبيرة وكثيرة في الواقع.. وهي ذات ملامح و انعكاسات مباشرة و أخرى غير مباشرة.. إلّا أن تقارير المركز خرجت بتوثيق أرقام أحدث الإنجازات..

القمح

إذ رصد تقرير طازج، استنباط 10 أصناف من القمح القاسي، و10 أصناف من القمح الطري، و8 أصناف من الشعير اعتمدت في سورية، لبنان، العراق، الأردن، ليبيا، اليمن، المغرب، تونس، الجزائر، والسودان وأسهمت في تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب.

وفي ذات الاتجاه، تمّ تزويد الدول العربية بكمية 200 طناً من بذور أصناف القمح والشعير الحديثة التي استنبطها أكساد من أجل تعزيز أنظمة إكثار البذور المحسنة عالية الإنتاجية في الدول العربية وتوزيعها على الفلاحين.

الأشجار المثمرة

من جانب آخر قام " اكساد" بمساعدة الدول العربية في إنشاء مشاتل للزيتون وأشجار الفاكهة، كما وزع نحو 3 ملايين غرسة وعقلة مجذرة من الزيتون و اشجار الفاكهة المتحملة للجفاف لا سيما الفستق الحلبي واللوز والكرمة، ساهمت هذه الجهود في تعزيز إنتاج الزيتون والفستق الحلبي بشكل

خاص العديد من الدول العربية.

الإنتاج الحيواني

وعلى صعيد الإنتاج الحيواني وزع المركز العربي نحو 13 ألفا من رؤوس الغنم العواس والماعز الشامي إلى الدول العربية وهو نتاج عمل علمي مكثف استمر لسنوات طويلة أدى إلى تطوير سلالتي الغنم العواس والماعز الشامي من حيث الإنتاجية التي بلغت 450 كغ حليب في الموسم ونسبة توائم بحدود 70% في الماعز الشامي، و265 كغ حليب وبنسبة توائم 40% في الغنم العواس وهي أرقام عالية، وإذا ما أحسن استخدام هذه التراكيب الوراثية المتفوقة فإنها بلا شك ستسهم في زيادة إنتاج الحليب واللحم في الدول العربية.

وقد لاقت هذه التراكيب الوراثية الحديثة طلباً كبيراً من الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية في الدول العربية من أجل استخدامها في تحسين إنتاجية قطعانهم، لذلك وبغية تسريع وتيرة تطبيق هذه النتائج قام المركز العربي أكساد بتوزيع نحو 30 ألف قشة من السائل المنوي المجمد مأخوذة من الافراد المحسنة وراثيا وعالية الانتاجية لاستخدامها في عمليات التلقيح الاصطناعي في الغنم العواس و الماعز الشامي.

و بغية إعادة تأهيل المراعي العربية المتدهورة وتحسين إنتاجيتها من الأعلاف ، إذ بدون مراعٍ جيدة لا يمكن أن تتطور الثروة الحيوانية في الدول العربية ، تعاون أكساد مع الدول العربية واستطاع تأهيل مساحة 23 ألف هكتار من المراعي المتدهورة في سورية والأردن والسعودية والجزائر واليمن ومصر وتم رفع التغطية العشبية بنسبة 30% ورفع مستوى الحمولة الرعوية من 0.5 رأس/هكتار إلى 2.5 رأس/هكتار بتكاليف مالية قليلة نسبيا،

وهذا إنجاز نوعي يمكن تطبيقه على المراعي العربية الشاسعة، وله أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، كما وزع أكساد 8 طن من بذور النباتات الرعوية على الدول العربية من أجل تحسين نوعية المراعي.

المياه

ولأن المشكلة الأكبر حالياً هي مشكلة مياه، نفذ أكساد 18 سدة مائية (خزان مائي) في المناطق الجبلية الفقيرة في لبنان وسورية يمكنها أن تحجز مياه الأمطار في الشتاء لتسهم في تأمين المياه اللازمة للاستخدامات المنزلية ولسقاية المزروعات لا سيما التبغ في أشهر الصيف الأمر الذي حسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق الفقيرة.

تقانة

وفي مجال المعلومات ونقل التكنولوجيا الزراعية، قام المركز العربي بإصدار 163 موسوعةً وأطلساً ومرجعاً علمياً عالية المستوى باللغة العربية في مختلف المواضيع الزراعية، كما درب أكثر من 20 ألفاً من الفنيين والمهندسين الزراعيين في مختلف الدول العربية في مجالات الزراعة المختلفة أسهمت في رفع الحالة المعرفية الزراعية حسب طبيعة عملهم.

وتبين الدراسات الاقتصادية أن العائد الاقتصادي المباشر والذي يمكن حسابه لأعمال أكساد في التطوير الزراعي في الدول العربية يقدر بنحو 2 مليار دولار على الأقل استفاد منها الفلاح العربي. أما الآثار الاقتصادية غير المباشرة فهي أكثر من ذلك بكثير. ولا يزال المركز العربي "أكساد" يبذل كل ما يستطيع عمله في سورية والدول العربية و بالتعاون مع وزارات الزراعة الدول العربية من أجل تطوير الزراعة العربية وتحسين الإنتاج الزراعي فيها.

http://syrianexpert.net/?p=50107

14 - بعد تجربتنا المريرة مع الأيادي المرتجفة الممسكة بحقيبة " التجارة الداخلية".. ماذا يخبئ الوزير البرازي؟؟؟

ناظم عيد – الخبير السوري: 2020/05/18

ليس من السهل ضبط السوق والأسعار.. لعلّها العبارة الألطف لتوصيف المهمة الصعبة للوزير الجديد الذي تولّى حقيبة التجارة الداخليّة وحماية المستهلك.

فالرجل لديه كفايته من الإمكانات والقدرة على المتابعة و قراءة التفاصيل.. وسلسلة خصال لا تدع أمامنا سوى التفاؤل بأنه سيُحدث شيئاً ما إيجابياً في سوق لم يعد من عاقل قادراً على وضع توصيف لها وملامح معروفة لجهة انتمائها إلى أيٍّ من " الأجناس الاقتصادية" بين أقصى اليسار الاشتراكي وأقصى اليمين الرأسمالي.. لذا يغدو إصلاح الحال خليطاً لازماً من الإجراءات.. بين التشريعي والرقابي " الزجري"، والثاني مرتبط بالأول ارتباطاً وثيقاً، وليس المهم الانشغال بتحديد الهوية التي سنمنحها لسوقنا، بل الأهم هو الاستجابة الإنقاذية لمستهلك، وقع فريسة لتطبيقات فكرة إطلاق قوى السوق للمنافسة، فكان الحلقة الأضعف ونال ما ناله من " رفسات" منظومة متكافلة ضده لا متنافسة لأجله.

والواقع أن أي حديث في اتجاه التصويب، سيكون محفوفاً بنفحة عاطفيّة " ستظهر بالتأكيد لو طرح الموضوع لاستطلاع شعبي" أي ستتركز المطالبات على العودة الكاملة للطريقة القديمة في ضبط السوق و إحكام قبضة الرقابة والتسعير المركزي للسلع، والاحتكام إلى القضاء العسكري في القضايا التموينية، أي باختصار العودة إلى حاشية " إغلاق حتى إشعار آخر" التي

ألغيناها في سياق إلغاء أي شكل من أشكال الأحكام العرفية.

فمثل هذه العودة الكاملة إلى الوصفات القديمة لم تعد ممكنة، بسبب متغيرات عميقة طرأت على بنية السوق والاقتصاد، والعودة الكاملة إلى الوراء، تبدو "انتكاسة" غير حميدة النتائج.. لذا سيكون علينا التعاطي مع الوقائع بشكل استثنائي، ولو عبر إجراءات مؤقتة تتماشى مع خصوصية الظرف الراهن، لكن المهم أن تكون إجراءات ذات نتائج مباشرة على الأرض.. أي يلمسها المواطن.

في هذا السياق قد نكون بحاجة إلى تعديل سريع للقانون الناظم لعمل الوزارة، بحيث يمكّنها من استعادة صلاحيات التسعير والرقابة معاً، لأنها مع التشريع الراهن هي مقلّمة الأظافر مكفوفة اليد.

ماذا نسعّر ..ماذا نراقب ؟؟

بالفعل هو السؤال الأصعب حالياً في ظل تذبذب أسعار الصرف، والحصار والحرب ومحاولات التجويع ووو سلسلة الوقائع المرتبطة بخصوصيّة الظرف الراهن.

لكن المواد والسلع المستوردة ليست جوهر طرحنا ..بل الأخرى ذات المنشأ المحلّي، وبالأخص المنتجات الغذائيّة ومعظمها ذات طابع زراعي " طازج أو مصنّع".. فهي الأهم اليوم في ظل التهديد الذي يتعرض له المواطن السوري في أنه الغذائي.

يجب أن يكون لدى وزارة التجارة الداخلية، تصورات كاملة لتكاليف المنتج المحلّي.. ولتكن البداية بالمنتجات ذات المدخل الدولاري الأقل، للوصول إلى تغطية كامل سلسلة المنتجات المحليّة.. فالتسعير يغدو حينها ممكناً ولو بهوامش اختلاف وتباين، لكن ستكون هناك عتبة سعريّة يطمئن لها

المستهلك " هذا ما رفضت وزارة التجارة الداخلية فعله على مرّ سنوات الحرب رغم الدواعي الملحّة".. لكن لن تُحل المشكلة بدون تسعير مركزي، وتكثيف أعداد مراقبي التموين و نقل فائض الموظفين في مؤسسات القطاع العام " البطالة المقنعة" إلى ملاك وزارة التجارة الداخلية، لتكليفهم بالعمل الرقابي...ولا ننسى ترتيب آلية لمراقبة المراقب فهذا أمر بالغ الأهمية ويحتاج إلى إفراد بحث خاص به.

الجانب الآخر المهم أيضاً يبدو في تعزيز تجربة " من المنتج إلى المستهلك".. وتطويرها بحيث تأخذ المساحات التي جرى اختيارها طابع الاستدامة لجهة التجهيز والتنظيم " وليس ساحات ترابية رفعاً للعتب".. فالشكل الراهن لمخرجات الإجراء يشي بأن ثمة من يساير على أمل أن تفشل التجربة أو يتم إفشالها.

وهنا يجدر أن تسعى الوزارة مع وزارة الإدارة المحلية ومجالس المدن نحو إحداث أكثر من سوق هال واحد في كل مركز محافظة أو مدينة، لأن ذلك يترك خيارات للمنافسة ويوسع الدائرة لإبطال حالات الاحتكار التي يمارسها حفنة سماسرة وتجار في كل مدينة.

في جانب " السورية للتجارة" ..لا بد من الانتباه إلى أن هذه المؤسسة هي حالة كئيبة لدور الدولة المفترض، فالدولة لا تعمل كـ " تاجر مفرق" أبداً ولا يجوز أن تعمل، بل الفكرة هي ذراع تدخليّة، لإدارة النقص وتأمين احتياجات المواطن، ومنع احتمالات حدوث الاحتكار والتلاعب بالسوق.

لدى المؤسسة أسطول سيارات ,سلسلة مستودعات وبرادات وإمكانات هائلة تمكنها من لعب دور على مستوى تسوق المحاصيل القابلة للتخزين من الفلاح، والتحكم بأسعاره في السوق من خلال صالاتها " البيع للمستهلك وليس

للتاجر".. أي الانتصار للمنتج والمستهلك في آن معاً، أما أن تغرق المؤسسة في حكايا الفساد وتجارة المفرق والغش التجاري.. فهذا أمر مسيء لهيبة الدولة لأنها باختصار ..ليست تاجر مفرّق..

بالتأكيد لدى الوزير البرازي خطته التي يتأبطها في حقيبته ..وعلى الأرجح ستظهر نتائجها على الأرض ولن تتأخر..

http://syrianexpert.net/?p=50188

15 - إصدار صكّ قانوني بعقوبات مشدّدة بحق المهرّبين والمتلاعبين بالأسعار شبيه بمرسوم القطع الأجنبي ..يقترحة مداد

الخبير السوري: المصدر :الوطن

اقترح مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد»، البحث عن بديل للأسلوب المعتمد حالياً لتأمين مستوردات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والتي تتم حالياً عن طريق التعاقد مع القطاع الخاص، وإصدار صك قانوني يتضمن عقوبات جزائية مشددة، شبيه بما ورد في المرسوم الخاص بالقطع الأجنبي يطال المهربين والمتلاعبين بالأسعار والمحتكرين، بهدف ضبط الأسواق وتخفيض الأسعار.

إضافةً إلى إنشاء نظام ومرصد وطني لإدارة السوق يغطي الإنتاج، والطلب، والفائض أو العجز، وآليات الرقابة، وإعداد مصفوفة تنفيذية تحدد أدوار الوزارات والجهات المختلفة، والاستفادة من مبدأ عمل العقود الآجلة، وتطبيقه على التعاقدات مع المزارعين للمحاصيل الرئيسة، ما يضمن ضبط هوامش التقلبات السعرية خلال مدة عام تقريباً.

وبحسب ورقة سياسات للمركز، بعنوان «بين عدالتي الأسعار والدخول»، يمكن تصميم نموذج لعقود آجلة، بين الحكومة، ممثلة بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من جهة، وبين المزارع من جهة ثانية، يتضمن توفير كمية محددة من المحصول، بحسب ما يزرعه المتعاقد، بسعر محدّد سلفاً عند موعد الزراعة أو قبلها، بشرط أن تضمن الحكومة تأمين احتياجاته من السماد والبذار والمشتقات النفطية بأسعار مدعومة، مع تحديد هوامش لتغير السعر بناءً على التغيرات الطارئة التي قد تحدث وتؤثر في السعر.

ويتعهد المزارع بتسليم الحكومة الكميات المتعاقد عليها حصراً، مع مراعاة حدوث تقلبات في الطقس تضر بالإنتاج، حيث تستلم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الكميات المتعاقد عليها، كما تستلم موسم القمح وتوزعه على صالات السورية للتجارة في كل محافظة، أوعلى الأسواق الشعبية، وعبر نقاط بيع تابعة لها، حيث يتم توسيع تجربة معتمدي الخبز لتشمل المنتجات الزراعية، مع تحديد هامش ربح، ومنح تسهيلات للمعتمدين.

واقترحت الورقة أن يتم التدخل الإيجابي من خلال وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الأسواق، عن طريق استخدام النقل ذي الحجوم الكبيرة، لخفض تكاليف النقل وتوابعها واستقرار الإمداد وتنظيمه، وإعفاء استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والمواد الأساسية، الخاضعة لرسوم جمركية بين 5 و10%، من الإضافات والرسوم غير الجمركية، والإبقاء على الرسوم الجمركية فقط، إذ إن الإضافات ترفع إجمالي الرسوم إلى 15% وأحياناً 25% من قيمة المستوردات، بحسب خصوصية كل مادة.

ولفتت الورقة إلى نقاط الخلل في هياكل التكلفة للمنتجات المحلية التي

تحتوي مكوناً مستورداً، أو المنتجات الأجنبية المستوردة، منها الأجور العالية لتحويل الأموال إلى الموردين الخارجيين عبر شركات الصرافة والمصارف والتي تجاوزت نسبة 40% من قيمة المستوردات، مقترحةً، عقد اجتماع رفيع المستوى، بحضور حاكم مصرف سورية المركزي ،ومديري شركات الصرافة، ومديري المصارف الخاصة، لبحث التكاليف الحقيقية للتحويل، وتحديد نسبة مقبولة تناسب جميع الأطراف بهدف ضمان استمرار عمل الجميع، ما يخدم المواطن ويعزز قدرته الشرائية حالياً، عبر تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي الأسعار، حيث يصدّر المصرف المركزي تعرفات جديدة للتحويل، وفق سيناريوهات عدة، وكل من لا يلتزم يُلغى ترخيصه، مع عقوبات مشدّدة أخرى.

أما في مجال تحسين الدخول، فقد اقترحت الورقة إعداد نظام وطني للرواتب والأجور يقوم على تحديد الحدّ الأدنى لتكاليف العيش (وهي هنا قيمة خط الفقر الشديد المحسوب من المكتب المركزي للإحصاء)، وعدّه الحدّ الأدنى للرواتب والأجور، ووضع برنامج واضح لرفع الرواتب والأجور لتوازي قيمة خط تكاليف العيش لأمد زمني محدّد ومن الأفضل ألا تتجاوز خمس السنوات.

إضافة إلى إطلاق برنامج وطني لضمان التعطل عن العمل، وإطلاق برنامج وطني للضمان الزراعي.

http://syrianexpert.net/?p=50322

16 - »قيصر» مع حفظ الألقاب البغيضة.. تعدّدت الاجتهادات والمخرج واحد

كتب زياد غصن: 2020/06/02، عن الأخبار اللبنانية

قراءتان مختلفتان للتأثيرات المرتقبة لقانون «قيصر» الأميركي. الأولى تقول إن تطبيق القانون يعني محاولة أميركية لفرض حصار اقتصادي على سوريا ولا سيما لجهة تعطيل عمل المؤسسات الحكومية وعرقلة عملية إعادة الإعمار. والقراءة الثانية تعتقد أن الأمر ليس بذلك التهويل، وأن البلد الذي استطاع تجاوز حصار الثمانينيات عندما لم يكن هناك أي داعم خارجي، يستطيع اليوم فعل ذلك بمساعدة الحلفاء والأصدقاء

دمشق | رغم الاتفاق على أن قانون «قيصر» الأميركي يحمل أبعاداً جديدة في حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وأنه ليس أمام البلاد من خيار سوى الاعتماد على إمكاناتها، وتطوير قطاعها الإنتاجي الزراعي والصناعي، إلا أن ثمة تبايناً واضحاً في قراءة الاقتصاديين السوريين لحجم التأثيرات المحتملة لدخول القانون حيّز التنفيذ. ثمة من يعتقد بأن البلاد مقبلة على عقوبات اقتصادية «أشدّ» من السابق، وستظهر انعكاساتها السلبية تدريجياً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي المقابل هنالك من يرى في الأمر تهويلاً لا مبرّر له، بالنظر إلى أن سوريا تحت عقوبات متنوّعة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

يفرض القانون المذكور عقوبات جديدة على أي شخص أو جهة تتعامل مع الحكومة السورية أو توفّر لها التمويل، وفي مجالات عدة، من بينها مشاريع البناء والهندسة، وصناعة الطاقة، وقطاع النقل الجوي. وهذا يعني

ببساطة أن هناك ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية ستكون تحت تهديد عقوبات البنك الفيدرالي الأميركي؟

أولها: التجارة الخارجية من خلال منع توريد ما تحتاج إليه مؤسسات الحكومة السورية من تجهيزات وقطع تبديل وسلع غير غذائية.

ثانيها: الاستثمار المحلي أو الأجنبي المشترك أو الداعم للحكومة ولا سيما في مجالات البناء والهندسة والطاقة.

وثالثها: القطاعات المتعلقة بالتمويل والذي يشمل القروض والمساعدات والحوالات المالية التي تتوجه نحو مؤسسات حكومية أو تتم من خلالها.

وبهذا فإن قانون «قيصر»، بحسب الباحث الاقتصادي والسياسي زكي محشي، هو «رسالة تهديد مباشرة إلى كل من روسيا وإيران، الموضوعتين أساساً تحت العقوبات الأميركية، ورسالة تهديد غير مباشرة إلى دول الخليج العربي (الإمارات، الكويت ...) كي لا تفكر مرحلياً، أو في المستقبل بالاستثمار في سوريا أو التعاون اقتصادياً مع الحكومة، وهذا أيضاً ما ينطبق على دول الاتحاد الأوروبي». ويضيف زكي في حديث مع «الأخبار» أن ذلك يمكن تفسيره وفقاً لعقلية ترامب «بورقة تفاوض» بيد واشنطن، لا لمفاوضة الحكومة السورية وإنما لمفاوضة روسيا ودول أخرى على مصالحها في سوريا، فهو كمن يريد أن يقول: لا يمكن أن يجري (بزنس) في سوريا من دون موافقتي». والأخطر من ذلك، هو أنه يحاول «ترسيخ مفهوم التقسيم من خلال استثناء المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الكردية من نطاق تنفيذ القانون المذكور.«

مزيد من المعاناة والتكاليف

يجزم العديد من الاقتصاديين بأن العقوبات المالية التي يتضمنها القانون

هي الأخطر. فإلى جانب محاولة تجفيف الحوالات المالية الخارجية، تسعى الإدارة الأميركية إلى منع وصول أي مساعدات مالية أو قروض إلى الحكومة السورية، وإلى تقييد عمل المؤسسات المصرفية الرسمية، بما في ذلك قدرتها على تمويل المستوردات ومنح التسهيلات الائتمانية، وهذا بحسب ما قاله الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الدكتور علي كنعان خلال ندوة علمية أقيمت أخيراً، سيكون له «تأثيره المباشر على سعر الصرف خاصة، وعلى الحركة الاقتصادية في البلاد عموماً.»

يجزم العديد من الاقتصاديين بأن العقوبات المالية التي يتضمنها القانون هي الأخطر

وتميّز دراسة صادرة عن المرصد العمالي للدراسات والأبحاث، حملت عنوان «قانون قيصر والعلاقات السورية الأميركية»، بين نوعين من التداعيات الاقتصادية لتطبيق القانون. النوع الأول يتمثل في استمرار تطبيق عقوبات موجودة سابقاً، الأمر الذي يعني استمرار الأعباء السابقة وتقويتها، وتالياً تحمّل الحكومة السورية مزيداً من التكاليف الاقتصادية. والنوع الثاني، يفرض أعباءً اقتصادية جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وهذا سينجم عن تطبيق عقوبات على شركاء سوريا الحاليين والمحتملين، لم تكن موجودة سابقاً.

في ضوء ذلك، ستكون الجهات الراغبة بالتعامل مع المؤسسات الحكومية مضطرة للبحث عن طرق وأساليب للالتفاف والتحايل على العقوبات الأميركية الجديدة، لكن هذا الأمر قد ينجح في بعض المجالات مقابل ارتفاع في قيمة التكاليف والنفقات، وقد لا ينجح في مجالات ثانية ولا سيما أن «هناك شركات أجنبية أو شركات موجودة في لبنان ستكون مجبرة على وقف تعاملاتها التجارية والمالية مع المؤسسات الحكومية تفادياً لتعرضها للعقوبات

في حين أن هناك شركات أجنبية أخرى من روسيا أو إيران أو غيرها من الدول ستزيد من عمولتها بحجة ارتفاع مخاطر التعامل مع سوريا»، يقول الباحث محشي. كذلك يضيف أنه من بين التأثيرات السلبية الأخرى للعقوبات الجديدة «الاضطرار إلى التعامل مع أكثر من وسيط أو حلقة تجارية للتحايل على العقوبات، وهذا سيكون له تأثيره السلبي لجهة طول فترة التنفيذ وزيادة التكلفة المالية»، وتالياً ارتفاع حجم الخسائر الاقتصادية المترتبة على العقوبات والتي كان «المركز السوري لبحوث السياسات» قدّر نسبتها في عام 2013 بحوالى 28.3% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي.

لا يُقارن بالحصار السابق!

على المقلب الآخر، يستغرب البعض من «التهويل الإعلامي» لقانون «قيصر» الذي وإن كان يتضمن فرض عقوبات اقتصادية جديدة إلا أنه لم يخرج عن دائرة ما تعرّضت له البلاد منذ بداية الأزمة الحالية، أو خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وتالياً عوضاً من التركيز على التأثيرات السلبية للقانون على الاقتصاد فإن الأولوية هي لمواجهته والتخفيف من آثاره.

وبحسب الاستشاري الدكتور هشام خياط فإنه «مع اقتراب موعد البدء بتطبيق قانون قيصر، يكثر الحديث عن آثاره وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وكأننا مقبلون على دمار أو هلاك اقتصادي، ومن دون أن نقلل من الآثار والمنعكسات، إلا أن المبالغة في التهويل ليست في مصلحة سوريا بشيء». ويضيف أن القانون «سلاح إعلامي وسياسي واقتصادي في آن معاً، وينبغي لمواجهته أولاً تعزيز البنيان الداخلي، أي العمل على زيادة مناعة الاقتصاد الوطني عن طريق التركيز على نقاط القوة وتحويل بعض نقاط الضعف إلى فرص للتحسين والتطوير.«

وهذا ما يذهب إليه أيضاً الصناعيّ محمد السواح، والذي يحدد عدة خطوات يمكنها مساعدة البلاد على تجاوز مفاعيل القانون المذكور. أولى تلك الخطوات تكمن في الاستفادة من «القطاع الخاص المستثنى من عقوبات القانون المذكور لتطوير القدرات والإمكانات الإنتاجية الوطنية»، ولا سيما أن «للبلاد تجربة مماثلة في بداية التسعينيات حيث لم يكن هناك داعم خارجي، بينما اليوم هناك دول صديقة يمكن أن تدعم سوريا وتساعدها على إيجاد البدائل المناسبة لتجاوز مسألة العقوبات، كما أن إمكانات البلاد مختلفة عن السابق من بنية تحتية وموارد بشرية وتجهيزات تقنية، فمثلاً لم يكن يوجد في القطاع النسيجي خلال فترة التسعينيات إلا ما بين 100-200 ماكينة إلكترونية، أما اليوم فهناك 40 ألف ماكينة إلكترونية.«

ويضيف في حديثه لـ«الأخبار» أن هناك «سوقاً قريبة يتراوح عدد مستهلكيها ما بين 100 إلى 200 مليون مستهلك يمكن لسوريا استثمارها خلال العامين المقبلين، وذلك لحين تمكنها من استعادة عافيتها الإنتاجية. وهذه السوق تضم كلاً من لبنان والعراق ودول الخليج وبعض دول الشمال الأفريقي». أما السوق الأوروبية فهي باتت في نظر الكثيرين خارج الحسابات السورية لأسباب اقتصادية بحتة، فهي من جانب لم تعد مضمونة للصناعيين والمنتجين الراغبين بشراء أي تجهيزات إذ مع أي قرار أميركي تصبح آلاتهم الأوروبية بلا صيانة أو قطع تبديل، فكيف الحال مع توفر البديل الأرخص في الصين مثلاً. ومن جانب آخر فإن بيانات التجارة الخارجية لعام 2019 تظهر الاعتماد المتزايد لسوريا على دول «الشرق» في تأمين احتياجاتها مقابل تراجع واضح للدول الأوروبية في قائمة الدول المورّدة إلى سوريا، وهي التي كانت قبل عام 2011 تمثل الشريك التجاري الأول.، إذ من بين أهم عشرين دولة منشأ

استورد منها القطاع الخاص السوري في العام الماضي، كان هناك فقط ست دول أوروبية أبرزها ألمانيا التي احتلت المرتبة الثامنة بقيمة واردات إلى سوريا بلغت حوالى 95.7 مليون يورو، فإيطاليا في المرتبة الثانية عشرة بقيمة واردات قدرها 67.6 مليون يورو، ثم رومانيا في المرتبة الخامسة عشرة بحوالى 54.3 مليون يورو http://syrianexpert.net/?p=50566 .

17 - تحسين الوضع المعيشي والسياسة النقدية والمالية ودعم الليرة ومواضيع تنموية متعددة على طاولة مجلس الوزراء

الخبير السوري:

ناقش مجلس الوزراء الآثار المباشرة لتغيرات سعر الصرف على الواقع المعيشي والأسواق، ودرس أوراق العمل المقدمة من الوزارات والسيناريوهات الأفضل لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وسد الثغرات المعيشية الحاصلة نتيجة الظروف الحالية، مع استمرار خطة "الاعتماد على الذات" للتخفيف من أثر التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. وقدم حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور حازم قرفول عرضاً لإجراءات المصرف في مجال السياسة النقدية والمالية وخطوات تعزيز قوة الليرة والاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات التي فرضتها الحرب والمتغيرات الخارجية المتعلقة بتشديد العقوبات الغربية على الشعب السوري إضافة الى الاستمرار بمحاربة المضاربة بالعملة الوطنية. وناقش المجلس في جلسته اليوم برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء تحديات استلام القمح السوري واستيراده وخطة التمويل التي تحتاج الى 800 مليار ليرة

سنويا وآلية تنفيذها في ظل محدودية الموارد ما يتطلب من الجميع الحفاظ على رغيف الخبز باعتباره أساس الامن الغذائي. ودرس المجلس خيارات تذليل المعوقات التي تواجه استلام محصول القمح من الفلاحين في محافظة الحسكة نتيجة الإجراءات والعراقيل التي وضعها ميليشيا قسد المدعومة من قوات الاحتلال الأمريكي لمنع تسليم القمح السوري للدولة السورية. وفي هذا السياق وافق المجلس لوزارة التجارة الداخلية على تأمين مستلزمات استلام محصول القمح بالكامل وتعبئته ونقله وتخزينه. ووافق المجلس على "خطة استثنائية" للتنمية الزراعية في جميع المحافظات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وخصص /5/ مليارات ليرة لتنمية منطقة الغاب في ريف حماة زراعيا وتأمين مستلزماتها. وطلب المجلس من المحافظين المتابعة اليومية لتنفيذ الخطة الزراعية في المحافظات من خلال اللجنة الزراعية الفرعية على ان يتم إضافة متخصصين في الاقتصاد الزراعي من الجامعات الى كل لجنة بالتوازي مع تأمين متطلبات نجاح الخطة الزراعية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية. ووافق المجلس على تمديد العمل ببرنامج دعم الخريجين الجدد لعامين إضافيين مع مضاعفة عدد المستفيدين ليصبح /4/ الاف فرصة بما يعزز قدرة الكوادر الشابة على النفاذ الى سوق العمل. وتقرر منح سلفة بقيمة مليار ليرة للمؤسسة العامة للدواجن بهدف تأمين المواد العلفية واستمرار الإنتاج وتذليل الصعوبات التي تعترض عمل المؤسسة. ووافق المجلس على تعديل قيمة اتعاب الجهات الطبية فيما يتعلق ببوليصة التأمين الصحي للعاملين بالدولة وذلك بهدف ضمان استمرار تقدم الخدمات التأمينية للمستفيدين من قبل مزودي هذه الخدمات والمواد . وفي مجال استراتيجية التصدي لوباء كورونا قرر المجلس السماح باستئناف العمل في جميع الفعاليات والمناسبات

والاعمال التي لا تزال متوقفة حتى الان،على ان تعمل ب 30 بالمائة من طاقتها بشرط التقيد بالإجراءات والاشتراطات الصحية والوقائية مع الاستمرار بإغلاق المنافذ الحدودية وذلك ضمن خطوات العودة الى الحياة الاقتصادية مع استمرار الالتزام بالجانب الصحي والتصرف بمسؤولية وحرص منعا لانتشار الوباء. http://syrianexpert.net/?p=50721

18 - كيف علق وزير الاقتصاد السوري على 'قانون قيصر' الأميركي؟

الأربعاء ٠٣ يونيو ٢٠٢٠ العالم - سوريا

صرّح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري، سامر الخليل، بأنّ "قانون قيصر"، هو شكل من أشكال العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تمّ فرضها على سوريا، والتي لطالما كان الهدف منها الإضرار بالشعب السوري عبر استهدافه في أمنه الغذائي والدوائي وفي مقومات عيشه الأساسية.

وأضاف سامر الخليل لصحيفة "الوطن": "إنّ الغاية من هذا القانون هو إطالة أمد الحرب على سوريا، وإعاقة أي مسعى لتعافي اقتصادها أو إطلاق عملية إعادة الإعمار فيها، وكذلك قطع التحالف الإستراتيجي القائم بينها وبين حلفائها، إضافة إلى الاستثمار في تأجيج مشكلات سوريا الاقتصادية التي سببتها الحرب الإرهابية الشرسة."

وعن التداعيات الاقتصادية المحتملة للقانون، شدّد الوزير على: ضرورة أن نكون واقعيين، إذ لا يمكن القول بأنّه لن يكون هناك تأثير لهذا القانون على الوضع الاقتصادي والتجاري في سوريا، وبالمقابل يجب ألا نتأثر بحالة

التهويل التي يحاول اليوم الكثير من أعداء سوريا الترويج لها بهدف خلق آثار مضاعفة في الجانب الاقتصادي، إذ تتعرض سوريا منذ سنوات لإجراءات تهدف إلى تقييد قدرتها على إتمام التسويات المالية، اللازمة للعمليات التجارية، بنتيجة ضعف إمكانية فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير، وبنتيجة تقييد إمكانية إصدار الكفالات المصرفية وقبولها عن طريق المصارف العالمية.

وأكد أن هذا: إضافة إلى تجميد أرصدة المصارف المدرجة على لوائح العقوبات بما فيها مصرف سوريا المركزي (وهي من الحالات النادرة أن يتعرض مصرف مركزي للعقوبات)، فضلاً عما تمّ القيام به لمنع شركات الشحن والتأمين من التعامل مع الشركات السورية، الأمر الذي رفع على مدار السنوات الماضية من تكاليف عمليات الاستيراد وبالتالي ساهم في ارتفاع أسعار الاحتياجات المستوردة سواء أكانت احتياجات أساسية للمواطنين معدّة للاستهلاك النهائي أم مواد أولية ومستلزمات إنتاج، ما رفع أيضاً من تكاليف الإنتاج المحلي ذي المكون الاستيرادي، وبالتالي فإنّ جزءاً من العقوبات الجديدة هو مطبق أصلاً منذ سنوات، لكن السعي الأميركي الحثيث دوماً هو لزيادة حدة هذه العقوبات، وإيلام الشعب السوري والدولة السورية.

وبيّن الوزير أنّ القانون يستهدف فرض عقوبات على كل من الجمهورية العربية السورية والدول والجهات التي تتعامل معها، ومحاصرة مصرف سوريا المركزي بهدف خنقه وتضييق هوامش حركة مخزون القطع الأجنبي، ومعاقبة الشركات التي تتعامل مع الحكومة السورية ومنع هذه الشركات من المشاركة في عملية إعادة الإعمار وبناء ما دمّرته الحرب على سوريا، ومعاقبة الأشخاص على اختلاف جنسياتهم ومنظمات الإغاثة والمساعدة

الدولية، وكل من يبيع أو يقدّم بضائع أو خدمات أو تكنولوجيا أو معلومات مهمة تسهّل الإنتاج النفطي أو الغازي، وكل من يبيع طائرات أو قطع تبديل لها، وكل من يقدّم خدمات إنشائية أو هندسية كمساهمة في إعادة الإعمار، ويمنع أي جهة أو دولة من دعم الحكومة السورية بالأموال، ويفرض مراقبة على التحويلات والحسابات المصرفية. كما يطلق القانون يد الرئيس الأميركي بفرض العقوبات الضاغطة على سوريا.

https://www.alalamtv.net/news/4968191/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%9F

خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - ارتفاع أسعار الذهب

2020-05-12 لندن-سانا

ارتفعت أسعار الذهب اليوم وسط مخاوف متزايدة من تجدد إصابات فيروس كورونا في بعض دول العالم. وذكرت رويترز أن سعر الذهب زاد في التعاملات الفورية 1ر0 بالمئة إلى 09ر1698 دولارا للأوقية الأونصة كما زاد في التعاملات الآجلة في الولايات المتحدة 4ر0 بالمئة إلى 10ر1704 دولارات للأوقية. وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى هبط البلاديوم 7ر0 بالمئة إلى 54ر1881دولارا للأوقية وفقدت الفضة 8ر0 بالمئة إلى 12ر15 دولارا في حين ارتفع البلاتين 7ر0 بالمئة إلى 94ر761 دولارا.

https://sana.sy/?p=1149204

2 - 80 مليار ليرة عقود الصناعة خلال 3 أشهر .وأخري بـ50 مليار قريباً

المصدر : الوطن

صرّح وزير الصناعة معن جذبة بأن الوزارة والمؤسسات التابعة أبرمت عقود واتفاقيات بقيمة نحو 80 مليار ليرة سورية، لتصريف انتاجها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.(2020)

وبيّن أن هناك عقوداً بقيمة 50 مليار ليرة سورية، منها 15 مليار للمؤسسة النسيجية، أصبحت إجراءاتها جاهزة، ومن المقرّر أن يعلن عنها خلال أيام.

http://syrianexpert.net/?p=50006

3 - الآلية التنفيذية لعودة دوام طلاب الجامعات..

المصدر : الثورة

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الآلية التنفيذية لعودة دوام طلاب الجامعات. وأشارت الوزارة إلى أن مدة استكمال الدراسة في الفصل الثاني شهران و تخفيض مدة المحاضرة إلى النصف، دوام يوم السبت، تبدأ المحاضرات الساعة 9.5.

وشددت الوزارة أنه يجب على الطلاب ارتداء الكمامة، أجهزة لقياس الحرارة ومواد تعقيم على كل المداخل، واستمرار إغلاق الندوات وإيقاف جميع الأنشطة.

http://syrianexpert.net/?p=49979

4 - بيان حول المبالغ المستحقة على شركة "سيريتل.."

المصدر : الوطن 2020/05/18

أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أنها ستقوم باتخاذ كافة التدابير القانونية لتحصيل حقوق الدولة والمبالغ القانونية المستحقة على شركة سيريتل والمتعلقة بإعادة التوازن للترخيص الممنوح لها.

وقالت الهيئة في بيان لها: "بعد مرور أسبوعين تقريباً على انتهاء المهلة المحددة لها ورغم المرونة التي أبداها الجانب الحكومي وبعد رفض شركة سيريتل دفع المبالغ القانونية المستحقة عليها والمتعلقة بإعادة التوازن للترخيص الممنوح لها فإن الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد وبناء على

القانون وعلى التزامها بواجبها بتحصيل الأموال العامة لخزينة الدولة بكافة الطرق القانونية المشروعة تحمل شركة سيريتل كل التبعات القانونية والتشغيلية نتيجة قرارها الرافض لإعادة حقوق الدولة المستحقة عليها."

وكانت الهيئة أعلنت في وقت سابق اليوم أنه يتم استكمال العمل مع شركة /ام تي ان سورية/ بكل شركائها والانتقال للمرحلة الثانية الخاصة بتحديد آلية تسديد المبالغ المستحقة على الشركة لإعادة التوازن للترخيص الممنوح لها.

وأبلغت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد في السابع والعشرين من الشهر الماضي شركات الخلوي ضرورة الامتثال لقرار مجلس المفوضين المتضمن تسديد مبالغ مالية مستحقة لمصلحة خزينة الدولة والبالغة /8ر233/ مليار ليرة سورية قبل الخامس من أيار الجاري مؤكدة أنه في حال عدم الالتزام بالسداد ضمن المهلة المحددة ستقوم الهيئة باتخاذ كل الاجراءات القانونية اللازمة لضمان حقوق الخزينة العامة. http://syrianexpert.net/?p=50171

5 - قفزة في أسهم شركة مودرنا للأدوية.. وأرباح بالملايين في جيوب المدراء

الحرة / ترجمات – واشنطن 23مايو 2020 مقر شركة مودرنا للأدوية

قفزت أسهم شركة مودرنا للأدوية بنسبة 30 بالمئة، الاثنين، بعد أن أعلنت عن نتائج واعدة للقاح كورونا، لكن بينما كان يتسابق المستثمرون على أسهم الشركة، كان هناك متغيرات أخرى. وبعدما ارتفع سهم الشركة إلى 87 دولارا الاثنين، تراجع تحت 70 بالمئة في نفس اليوم، بعدما شكك خبراء طبيون في

النتائج الأولية للقاح، بحسب تقرير شبكة" سي إن إن "الأميركية.

وباع لورنس كيم، الرئيس المالي لشركة مودرنا، أسهمه بعدما اشتراها بوقت قصير، حيث استثمر في أسهم بقيمة 3 ملايين دولار، وباعها بمبلغ 19.8 مليون دولار، محققا بذلك أرباحا بلغت 16.8 مليون دولار. وخلال اليوم التالي، باع شخص آخر داخل الشركة يدعى تال زاكس، وهو كبير المسؤولين الطبيين في مودرنا، والذي استثمر في أسهم الشركة بمبلغ مليون ونصف، بائعا إياها بعدها بحوالي 9.7 مليون دولار، محققا بذلك ربحا مقداره 8.2 ملايين دولار. ورغم أن موعد البيع يثير التساؤل حول المشروعية القانونية، فإن أستاذ القانون بجامعة إيثاكا الأميركية، تشارلز وايتهيد، يؤكد أنه لا مشكلة فيها. وأوضح وايتهيد "من حيث الظاهر، لا خطأ في هذا البيع، وهذا ما ينص عليه قانون خطة 10b5-1، وذلك على افتراض الالتزام به."

وينظم هذا القانون الخطط والأسهم الخاصة بالعاملين فيها، بما في ذلك مدراء الشركات ومنفذي القرارات فيها وكيفية بيع الأسهم .

https://www.alhurra.com/business/2020/05/23/%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***